الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية

– دراسة حالة عينة من ذوي العلاقة في مجال المحاسبة والتدقيق–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالبتين:
- بولغب شافية
- عميور سارة

إشراف الأستاذ:
- نجيمي عيسى

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ بوريب عمران	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ نجيمي عيسى	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ محصول نعمان	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2015– 2016م

شكـر و عـرفـــا ن

أولا نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لتتويج عملنا

وبكل معاني الشكر والعرفان نتوجه لكل من أمدنا بالمساعدة سواء من قريب أو من بعيد ووقف إلى جانبنا لإخراج هذا العمل على هذه الصورة، وإن كان لنا أن نخص أحدا بالذكر فلا يسعنا إلا أن نقدم خالص شكرنا وامتناننا للأستاذ القدير الذي أشرف على هذا العمل "**عيسى نجيمي**" مثنين على توجهاته الثمينة. كما نشكر كل من الأستاذ "بوالريب عمران" و الأستاذ "بن بخمة سليمان"

وأخيرا فإن وفق هذا العمل وحوى في طياته على إيجابيات ونجاح يذكر فهو منسوب لجميع من ساعدنا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
شكر وعرفان	**I**
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام لكفاءة نظام الرقابة الداخلية	**7**
تمهيد	8
المبحث الأول: أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية	**9**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية	9
المطلب الثاني: مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية	11
المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية	14
المبحث الثاني: آلية عمل نظام الرقابة الداخلية	**16**
المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية	16
المطلب الثاني: إجراءات وأدوات نظام الرقابة الداخلية	18
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	22
المبحث الثالث: متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية	**24**
المطلب الأول: كفاءة نظام المعلومات المحاسبي	24
المطلب الثاني : كفاءة التدقيق الداخلي	29
المطلب الثالث: كفاءة التدقيق الخارجي	31
المطلب الرابع: نظام الحوكمة داخل الشركات	32
الفصل الثاني: كفاءة نظام الرقابة الداخلية و فعالية نظام المعلومات المحاسبي	**36**
تمهيد	37
المبحث الأول: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي	**38**
المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات	38
المطلب الثاني: مفهوم نظام لمعلومات المحاسبي	39
المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي	42

المطلب الرابع: خصائص جودة المعلومات المحاسبية	43
المبحث الثاني: متطلبات فعالية نظام المعلومات المحاسبي	**47**
المطلب الأول: الجودة في عملية إنتاج المعلومات من خلال مراحل عمل نظام المعلومات	47
المطلب الثاني: الجودة من خلال العناصر المشكلة للنظام	50
المبحث الثالث: مساهمة كفاءة نظام الرقابة الداخلي في فعالية نظام المعلومات المحاسبي	**51**
المطلب الأول: دور المراجعة الداخلية في جودة المعلومة المحاسبية	51
المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في جودة المعلومات المحاسبية	53
المطلب الثالث: دور نظام حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	55
خلاصة	59
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي	60
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	**60**
تمهيد	61
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	**62**
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	62
المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة	63
المطلب الثالث: أدوات المعالجة الإحصائية	72
المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الدراسة	**74**
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة	74
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية	77
المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي	85
المطلب الرابع: إختبار الفرضيات	93
خلاصة	98
الخاتمة	99
قائمة المراجع	104
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الإحصائيات الخاصة بالإستبانة	63
2	محاور الاستبانة وعدد فقراتها	64
3	مقياس لكرت الخماسي	64
4	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول (مدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية)	65
5	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول (مدى توفر إجراءات العمل المحاسبي)	66
6	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الأول (مدى توفر الإجراءات العامة)	67
7	معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور الأول.	67
8	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني (الملائمة)	68
9	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني (الموثوقية)	68
10	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني (القابلية للفهم)	69
11	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني (القابلية للمقارنة)	69
12	معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني	70
13	معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للاستبيان	71
14	معامل الثبات ألف كرومباخ	71
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	74
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	75
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	75
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	76
19	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الإجراءات التنظيمية والإدارية	77
20	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء	80

	إجراءات العمل المحاسبي	
21	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الإجراءات العامة	82
22	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الإجمالي لمحور كفاءة نظام الرقابة الداخلية	84
23	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الملائمة	85
24	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الموثوقية	87
25	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء القابلية للفهم	88
26	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء القابلية للمقارنة	91
27	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الإجمالي لمحور فعالية نظام المعلومات المحاسبي	92
28	مجالات قياس قوة الإرتباط و حجم التأثير	94
29	نتائج إختبار الفرضية الأولى	95
30	نتائج إختبار الفرضية الثانية	96
31	نتائج إختبار الفرضية الثالثة	97

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	41

مقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات العميقة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية للمؤسسات، وتعد هذه الأخيرة مستهدفة من كل التغيرات حيث أخذت على عاتقها الكفاءة والفعالية في أنظمتها. هذا ومع اتساع نطاق الأعمال وكبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها وكثرة تعاملاتها أدى بها إلى الاهتمام بوضع إجراءات تنظيمية تحكم العمل الإداري بداخلها.

وفي ظل كل ذلك أصبح تطوير وتحسين وترشيد الأداء في المؤسسات أمرا ملحا لإيجاد أنظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة تمكنها من المحافظة على وجودها وتساعدها على الاستخدام الاقتصادي الكفء لمواردها المتاحة مما يكسبها ميزة تنافسية تمكنها من فرض نفسها في الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار تبدو الحاجة إلى حتمية التدقيق الذي يزود مختلف الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية بمعلومات محاسبية لما لها من دور كبير وأساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات وكذا في اتخاذ القرارات المختلفة، فلا بد أن تكون المعلومات المحاسبية التي تستند عليها في هذا الإطار تتصف بالخصائص الضرورية و المناسبة لنوع وطبيعة القرار المتخذ.

ولذلك سعت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، حتى أصبحت نظاما متكاملا مشكلا ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي.

حيث تكمن فعالية نظام المعلومات المحاسبي من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي يوفرها هذه الأخيرة لها علاقة مع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، ونظرا لتداخل وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية فإنه من الصعوبات بالإمكان الحصول على معلومات ذات جودة مناسبة وكافية.

فأصبح من الضروري على الأطراف المعنية البحث عن كيفية ضمان وصدق وموضوعية هذه المعلومات المحاسبية ومدى سلامتها من الأخطاء والتجاوزات المتعمدة والغير متعمدة.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي؟

وقد تم صياغة التساؤلات الفرعية بناءا على أبعاد كفاءة نظام الرقابة الداخلية وجاءت بالشكل التالي:

1. ما مدى تأثير الإجراءات التنظيمية والإدارية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي؟
2. ما مدى تأثير إجراءات العمل المحاسبي على فعالية نظام المعلومات المحاسبي؟
3. ما مدى تأثير الإجراءات العامة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي؟

الفرضيات :

قصد الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، ستبنى الفرضيات التالية:

1. تؤثر الإجراءات التنظيمية والإدارية بدرجة كبيرة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.
2. تؤثر إجراءات العمل المحاسبي بدرجة كبيرة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.
3. تؤثر الإجراءات العامة بدرجة كبيرة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على أهمية كل من نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.
- التعرف على الجوانب الهامة لآلية عمل نظام الرقابة الداخلية.
- الوقوف على مدى تأثير متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

منهج الدراسة:

من أجل تقديم المعلومات بصورة واضحة ومفصلة، وللإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات وظفنا المنهج التالي:

- **الجانب النظري:**

اعتمدنا فيه المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات بالاعتماد على المراجع المتوفرة والمتمثلة في الكتب، الدراسات السابقة، المجلات،الملتقيات والمواقع الالكترونية وهذا قصد إثراء الموضوع.

- **الجانب التطبيقي:**

لتدعيم ما تم التوصل إليه في الجانب النظري ومقارنته بالواقع العملي اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان للمتخصصين في ميدان التدقيق والمحاسبة. ومن أجل تحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان قمنا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من خلال أهمية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على فعالية نظام المعلومات المحاسبي التي تهم مجموعة من الأفراد سواء داخل أو خارج المؤسسة لأن نجاح أي مؤسسة يتوقف على جودة المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وهو ما يستلزم دراسة معمقة لنظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على مجموعة من ذوي العلاقة بمجال المحاسبة والتدقيق.
- **الحدود المكانية:** لقد تمت دراستنا على مستوى ولاية جيجل ونظرا لعدم كفاية ذوي العلاقة بمجال المحاسبة والتدقيق بداخلها، انتقلنا إلى ولايتي ميلة وسكيكدة.

- **الحدود الزمانية:** لقد تم تحديد المجال الزمني لإجراء دراستنا ضمن المجال الزمني الممتد من شهر أفريل إلى غاية شهر ماي من سنة 2016.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (العيادي محمد لمين ، 2008) بعنوان "مساهمة المراجع الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، تناولت هذه الدراسة الأسس النظرية والتطبيقية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي وأهمية الرقابة الداخلية في مراقبة عمل هذا النظام وكذا مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم هذا العمل، ومن بين نتائج هذه الدراسة أن لضمان صحة المعلومات المحاسبية لا بد من التأكد من صحة ودقة البيانات المنتجة ويتطلب رقابة دائمة على البيانات والإجراءات عن طريق وضع أنظمة رقابية داخلية كفؤة وفعالة التي تساهم في الحد من الأخطاء والغش وتسيير عملياتها والتحقق من سلامتها.

2. دراسة (بوطورة فضيلة، 2007) بعنوان"دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2007، حيث ارتكزت هذه الدراسة على توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك حيث تناولت مجموعة من المعايير التي تحدد فعالية هذا النظام، ومن بين نتائج هذه الدراسة أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم أهداف المؤسسات التي ترغب في بناء أنظمة فعالة للرقابة الداخلية، لتطبيق هذا النظام في البنوك بطريقة جيدة ومناسبة يكون له دور فعال في تقييم أدائها، وغياب الإجراءات والقواعد الفعالة فيه يؤدي إلى فشله وعدم مقدرته على تحقيق الأهداف الموجودة.

3. دراسة (محمد علي الجابري، 2014) بعنوان "تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن"، رسالة ماجستير .الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية–صنعاء، الجمهورية اليمنية، سنة 2014، هدفت الدراسة إلى تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين العاملة في اليمن، ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وجود تأثير كبير لدور المدقق الداخلي في تحسين هذه النظم لهاته الشركات ويظهر هذا التأثير من خلال خبرة وكفاءة المدقق الداخلي وكذا التزامه برفع التقارير

دوريا إلى مجلس الإدارة متضمنة أوجه القصور في نظام الرقابة وأن يتمتع بالحيادية والنزاهة لما لها دور هام في تحسين هذه النظم.

4. دراسة (الشحاذة والعاصي) بعنوان "إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات المصرفية "، هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية وبيان مقومات هذه الكفاءة في محاولة لوضع معايير تقييمه يمكن من الحكم على مدى كفاءة هذه النظم في هذا النوع من المؤسسات ومن بين نتائج هذه الدراسة إلى أن هذه النظم تتمتع بالمقدرة الجزئية على تلبية وإشباع حاجات متتبعي نشاط المؤسسات المصرفية من المعلومات وإبراز دور هذه النظم في تفعيل أنشطة وفعاليات المنظمة المصرفية وكذا تحقيق مزايا تنافسية لهذه الأخيرة وتحقيق الرقابة والتحكم الإداري داخلها وتقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها.

فمعظم الدراسات التي اطلعنا عليها تركز على نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي لكن موضوع أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي لم يتم التطرق إليه بصفة خاصة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى جانبين:

فالجانب النظري تناولنا فيه فصلين:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى كفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية. أما المبحث الثاني تضمن الإطار العملي لنظام الرقابة الداخلية، وأخيرا المبحث الثالث حول متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثاني: فيتمحور حول: كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي، أما المبحث الثاني فكان حول فعالية نظام المعلومات المحاسبي.أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مساهمة كفاءة نظام الرقابة الداخلية

في فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

أما الجانب التطبيقي فتضمن الفصل الثالث الذي خصص للدراسة الميدانية لأثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين حيث جاء المبحث الأول بعنوان الإطار المنهجي للدراسة، أما المبحث الثاني تضمن عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الدراسة، وفي الأخير تم عرض النتائج وتقديم الاقتراحات.

الفصل الأول: الإطار العام لكفاءة نظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية

تمهيد

إن مفهوم الرقابة الداخلية تطور تطورا كبيرا نتيجة كبر حجم المشروعات الاقتصادية وكذا زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، وهذا لتحقيق أهداف المؤسسة، إضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام أصول وموارد المؤسسة، باعتبار الرقابة الداخلية بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ينبغي القيام بها.

وحتى يمكن فهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية لا بد من توضيح أهم المفاهيم التي تكون ضمن مجال الرقابة والتدقيق، باعتبارها مقاييس للحكم على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، إلى جانب ذلك إبراز المقومات والإجراءات الأساسية والأدوات التي تستعمل لعمل نظم الرقابة الداخلية وكذا طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية للحصول على نظام يعمل بشكل جيد وسليم.

ومن خلال ذلك سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث جاء المبحث الأول بعنوان أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية والمبحث الثاني والذي يتضمن آلية عمل نظام الرقابة الداخلية، أما المبحث الثالث فكان بعنوان متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية

إن أي مؤسسة اقتصادية كانت، تقسم وظائف نشاطها في شكل أقسام تعمل على تجسيد السياسة المتبعة من قبلها، والتي تفرض عليها ما يسمى بالرقابة الداخلية، بحيث تلعب هذه الأخيرة دورا بالغا الأهمية لضمان التسيير المنظم لأعمال المؤسسة وفق نظام رقابة داخلي.

وعلى هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول الرقابة الداخلية ونظام الرقابة الداخلي وأهدافه بالإضافة إلى أنواع نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية الأساس الذي يرتكز عليه عند إعداد برنامج المراجعة و سنتطرق إليها فيما يلي :

أولا: تعريف الرقابة الداخلية

حل اصطلاح الرقابة الداخلية في الفترة الأخيرة محل اصطلاح الضبط الداخلي والذي كان يستعمله المحاسبون ورجال الأعمال في الماضي، هذا التغير في الاصطلاح صاحبه توسع في مفهوم وأغراض الرقابة الداخلية بحيث أصبح الضبط الداخلي إحدى حلقاتها.

وقد كان يقصد بالرقابة الداخلية أو الضبط في بادئ الأمر الإجراءات والطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة على النقدية والأصول الأخرى للمنشأة واكتشاف الأخطاء للمحافظة على بقية السجلات وقد أكد هذا التعريف أهمية المحافظة على الأصول وبصفة خاصة عنصر النقدية، لأن نظام الرقابة الداخلية كان يعتبر طريقة لمنع واكتشاف التلاعب في النقدية[1].

تعريف لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA): عرفت الرقابة الداخلية بأنها" خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تصنعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد

---

[1] حازم هاشم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص 213، 214.

عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من إلتزام العاملين بالتمسك بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة"[1]

وقد عرفت لجنة COSO الرقابة الداخلية بأنها: " العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب لفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة والأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق"[2]

وفي عام 1977 صدر عن هيئة الخبراء المحاسبين المقبولين الفرنسية (ECCA) التعريف التالي: "الرقابة الداخلية هي مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة، وعلى تطبيق تعليمات الإدارة وتدعيم وتحسين الآراء من جهة أخرى، وتنطبق طرائق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على إستمراريتها"[3].

كاستنتاج لما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات التنظيمية الموضوعة من قبل المؤسسة لحماية ممتلكاتها من الاختلاس والسرقة والغش وكذا تحقيق الرقابة الجيدة لأعلى قدر من الإنتاجية مع تحقيق الفعالية.

ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها أدى إلى زيادة إبراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفعالية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

أ- نجاح وكفاءة وفعالية رقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة؛

ب- زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم؛

---

[1] عبد الفتاح صحن وعبد الوهاب نصر وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر، 2008، ص13.

[2] عبد الوهاب نصر، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ، 2006، ص76.

[3] حسين القاضي وحسين دحلوح ، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 1992، ص242.

ج- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج الوحدة؛

د- مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة الوحدة أو المنشأة موضوع التدقيق (المراجعة)؛

هـ- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنشأة قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها، ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك؛

ونظرا لأهميته الكبرى للرقابة الداخلية في مختلف الوحدات الاقتصادية الخاصة أو العامة أو الحكومية فقد حظيت بالعديد من الدراسات العلمية مثلا: دراسة حول الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية التي تهدف إلى تقييم دورها والعمل على زيادة فعالية الدور في المجالات المختلفة داخل هذه الوحدات؛

المطلب الثاني: مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية كبيرة في أي مؤسسة لما يتضمنه من أهداف رئيسية.

أولا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد الهيئات المعرفة له لهذا سنورد مجموعة من التعاريف التي يمكن الأخذ بها:

تعريف نظام الرقابة الداخلية من طرف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC (الاتحاد الوطني الدولي للمحاسبين) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة IAG [1]: "نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال لأعمال هذه الأهداف تشتمل على إحترام السياسة الإدارية، حماية الأصول،

[1] محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق لحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، بدون طبعة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص86،85.

وقاية أو إكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومة المحاسبية ذات المصداقية".

يعرف حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين AICPA:

"يشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع تهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة"[1].

يعرف حسب هيئة الخبراء المحاسبين المقبولين الفرنسية: " أنه مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحماية من جهة، إلى تطبيق تعليمات الإدارة وتدعيم تحسين الأداء من جهة أخرى، وتنبثق طرائق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على استمراريتها"[2].

يعرف من طرف اللجنة الاستشارية للمحاسبة في انجلترا سنة 1978كما يلي: "الرقابة الداخلية تضم مجموعة النظم الرقابية والمالية والنظم الأخرى، التي تضم الإدارة بهدف التمكن من إدارة أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة، تضمن إحترام سياسات التسيير والحفاظ على الأصول والدقة الكاملة للمعلومات"[3].

وكإستنتاج لما سبق، يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف من خلالها إلى حماية أصول المؤسسة وكذا ضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية لزيادة الاعتماد عليها، إضافة إلى ضمان الالتزام بالسياسات الموضوعة من طرف الإدارة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وهذا ما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها مما يجعل لديها ميزة تنافسية.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص167.

[2] حسين القاضي وحسين دحلوح، **مرجع سبق ذكره**، ص242.

[3] زين يونس وعداوي مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، بدون طبعة، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2011، ص58،59.

ثانيا: خصائص نظام الرقابة الداخلية:

حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن تتوفر فيه العديد من الخصائص والمتطلبات التالية: [1]

1- الملائمة:

ويقصد بها أن المؤسسة عليها إستعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها، فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد، والعكس بالنسبة للمؤسسات الكبيرة الحجم.

2- مقارنة العائد بالتكاليف:

فإن أي عمل تقوم به المؤسسة يقوم أصلا على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، فمن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكاليفها أقل من عائداتها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكلما كان الفرق بينها كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.

3-المرونة:

فالمقصود بالمرونة هو مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع إحتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب المر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها.

4- الفعالية:

والمقصود بها إستخدام نظام رقابة جيد ومتطور، بحيث يقوم على إكتشاف الأخطاء والإنحرافات المحتملة قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل وأقل جهد، من أجل تحقيق الهدف المراد منه.

5- الموضوعية:

---

[1] عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2003، ص136 – 138.

الإدارة تتمثل في مجموعة من الأفراد، والإشكال ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله وفق طريقة سليمة ومنظمة وجيدة أم لا وأن لا يكون خاضعا لمحددات وإعتبارات شخصية مهمة جدا، أي أن إدارة والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية ليست موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء أو تقييمه، كما أنه يجب أن يكون النظام الرقابي يستطيع الحصول على معلومات صحيحة، دقيقة وكاملة عن الأداء وفي التوقيت المناسب أيضا والتأكد من مصادرها من خلال وجود أو ثبوت الوثائق والسجلات المحاسبية من جهة وعلى القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت، خاصة القائمين بإعداد التقارير المالية وإيصالها في الوقت المحدد والمناسب من جهة أخرى [1].

ثالثا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي: [2]

- حماية أصول المؤسسة من السرقة والإختلاس والتلاعب والأخطاء؛
- ضمان تحقيق الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية بما يكفل سلامة البيانات والمعلومات والتقارير التي يتم إعدادها داخل المؤسسة؛
- ضمان صحة وسلامة نظم التخطيط والرقابة وتقييم وتنمية الكفاية الإدارية؛
- ضمان تحقيق السير حسب السياسات الإدارية وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة وضمان توفير الملائمة التي تكمن من اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- رفع مستوى كفاءة الأداء لدى لعاملين للمؤسسة للوصول إلى المستهدف من الإنتاج؛
- تشجيع العاملين بالمؤسسة على ضرورة الانتماء إلى المؤسسة[3].

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية

نتيجة لإختلاف وجهات النظر حول نظام الرقابة الداخلية، تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

---

[1] جميل أحمد توفيق، **مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص371.

[2] سارة بن عشمان، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير غير منشورة ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص12.

[3] صلاح ميلود خلاط وآخرون، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق**، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 2007، ص66.

أولا: نظام الرقابة الإدارية

هي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة التي تستعملها المؤسسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق ضمان الإلتزام بالسياسات الإدارية لإستخدام الاقتصادي الكفء للموارد والتوزيع المناسب للمسؤوليات والصلاحيات، ولتحقق كل ذلك فهي تعتمد على عدة وسائل مثل: الكشوف الإحصائية، دراسة الوقت والحركة، تقارير الأداء، رقابة الجودة، الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، إستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.[1]

ثانيا: نظام الرقابة المحاسبية

هي تلك الخطة التنظيمية التي تضعها المؤسسة لتبين فيها الإجراءات المتبعة والمستعملة من أجل حماية أصولها، كذلك التأكد من صحة بياناتها ومعلوماتها المحاسبية والمالية لتحديد مدى إمكانية الإعتماد عليها، ولكل مؤسسة مهما كان نوعها لها طريقة رئيسية في كيفية تنفيذ وتسجيل أنشطتها المختلفة وإتباعها محاسبيا، ويجب أنت تكون الأطراف المسؤولة على ذلك لها علم بأهمية ووظائف النظام المحاسبي وتتمثل وظائف هذا النظام في:

- تسجيل وتجميع المعلومات والأرقام من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية؛
- فرض الرقابة والسيطرة ومنع الغش والتلاعبات؛
- إعداد الجداول والتقارير المالية لأغراض التحليل المالي.[2]

ثالثا: نظام الضبط الداخلي

هو يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول المؤسسة من الإختلاس والضياع أو سوء الإستعمال، فيعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع وجود الرقابة الذاتية، بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعلومات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص171،170.

[2] تامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد12، العدد4، العراق، 2010، ص180.

العملية، كما يعتمد على تحديد الإختصاصات والمهام السلطات والمسؤوليات[1].

المبحث الثاني: آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

إن تحقيق الأهداف العامة لنظام الرقابة الداخلية لن يكون بمعزل عن تحقيق الأهداف الفرعية أهمها دقة وصدق المعلومات المحاسبية وهذا بإحترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والإلتزام بخطوات المعالجة المحاسبية وإحترام إجراءات هذا النظام ومقومات تساعده في أن يكون سليموعيه سوف تطرق في هذا المبحث إلى كل من مقومات نظام الرقابة الداخلي وأهم الإجراءات والأدوات الخاصة به إضافة طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعال ويعطي النتائج التي وضع من أجلها لا بد وأن يعتمد على مقومات تساعده في إنجاحه.

أولا: هيكل تنظيم كفئ

وجود هيكل تنظيم كفئ يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعال كونه يحدد المسؤوليات بدقة، والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة لأخرى وفقا لحجم المنشأة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها، وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفئ لا بد من مراعاة تسلسل الإختصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات لكل إدارة داخل المنشأة بدقة، حتى يكون هناك وضوح عند كل إدارة عن المسؤوليات التي تقع على عاتقها مما يسهل على وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال، كذلك يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية للمنشأة إلى إستقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسؤول عن إرتكاب أي خطأ أو مخالف ويعني إستقلال الإدارات أن لا يتم السيطرة على عملية بأكملها وأداءها من قبل قسط واحد وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارات التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسؤولة عن الإحتفاظ بالأصول كعهدة وإدارة الحسابات وهذا يؤدي إلى الرقابة من قسم معين على قسم آخر للحد من إحتمالات

---

[1] عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، لبنان، 2004 ص170.

إرتكاب الأخطاء والغش وتحديد المسؤول عنها.

ثانيا: النظام المحاسبي السليم

من المفترض أن يكون لدى المنشأة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء غير الملائم. لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات ومجموعة من المستندات التي تلبي إحتياجات الإدارة، كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل لذلك يشمل النظام المحاسبي ما يلي: [1]

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومرقمة تغطي أوجه نشاط المنشأة؛
- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنشأة ويتضمن محتويات كل حساب؛
- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبيا؛
- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها؛
- أن تحتوي المنشأة على نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعياري.

ثالثا: إختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة

وما يتضمنه ذلك من توظيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمنه حسن إختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الإستفادة من الكفاءات المختلفة.

رابعا: إستخدام كافة الوسائل الآلية

بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات والمحافظة على أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو إختلاس[2].

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006 ص209،210.

[2] عبد الرؤوف جابر، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

خامسا: تحديد الإختصاصات والمسؤوليات

يتطلب تحديد الاختصاصات والمسؤوليات تقسيم العمل، ويقصد بتقسيم العمل في هذا المجال وجود أشخاص مسؤولون عن المحافظة على الممتلكات والعمليات فالشخص المسؤول عن المحافظة على أصول المشروع تكون لديه الفرصة في إستخدام هذه الأصول إستخداما شخصيا سواء لديه الرغبة أو ليس لديه هذه الرغبة، وحتى يتمكن من حسن محاسبته يجب أن يحتفظ شخص آخر بسجل عن قيمة وكميات الأصل الذي في عهده الأول فمن الواضح أنه إذا أعطيت مسؤولية الرقابة على الأصل والسجل الخاص بهذا الأصل لشخص واحد فإنه يجمع بين الأصل نفسه والمحاسبة عن هذا الأصل، وبالتالي لن تكون عملية رقابة وإذا أريد فرض رقابة عليه فيجب أن تعطى لشخص آخر مهمة الرقابة على الأصل عن طريق سجله[1].

سادسا: تقييم الأداء

لتقييم الأداء لا بد من وجود تعليمات واضحة تبين كيفية تنفيذ كل عملية مالية حتى تستخدم لتقييم الأداء الفعلي، وهذه التعليمات مهما بلغت من الدقة فإنها لا تضمن وجود الأداء الجيد لذلك يجب على الإدارة التأكد من قيام الموظفين بحرص للتأكد من إتباعهم لتلك التعليمات، وإذا لم تكن متبعة يجب تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك وإتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح ويجب أن لا يقتصر الأمر على الإدارة العليا بل أن تتم عملية المراجعة في جميع المستويات الإدارية [2].

المطلب الثاني: إجراءات وأدوات نظام الرقابة الداخلية

يستعمل نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والوسائل المتعددة تمكنه من تحقيق أهدافه.

أولا: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

---

[1] مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة عن الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص19.

[2] **نفس المرجع**، ص210.

1- الإجراءات التنظيمية والإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد فيها إجراءات تخص الأداء الإداري وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي، وإجراءات حركة التنقلات بين الموظفين [1].وبالتالي يمكن إظهار هذه الإجراءات في مجموعة من النقاط هي: [2]

- تحديد إختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل؛
- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية إلى النهاية، ويقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر؛
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد مرتكب الخطأ والإهمال؛
- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين، بحيث يتم الفصل بين عدة وظائف من بينها: وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها، وظيفة تنفيذ العمليات، وظيفة الاحتفاظ بعدة أصول، وأخيرا وظيفة القيد والمحاسبة؛
- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفين الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة؛
- إعطاء تعليمات صريحة، بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات لما قام به من عمل؛
- إجراء حركة التنقلات من طرف المسؤولين بين الموظفين من حين لآخر، وبحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل؛
- ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لإكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

2- الإجراءات المحاسبية:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال.

لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي[3]. لذلك

---

[1] بلال برابح، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، الداخليين، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2015، ص:23،22.

[2] زينب بوقابة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011، ص36.

[3] غاشوش عايدة ولقصير مريم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص28-30.

سنتطرق إلى أهم هذه الإجراءات:

- إمداد تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من الغش والإحتيال؛
- إستعمال الآلات الحاسبة لسرعة ودقة الانجاز؛
- إجراءات مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج، وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات؛
- القيام بجرد دوري مفاجئ للنقدية والبضاعة والإستثمارات، ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية؛
- إستخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل : موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الاجمالية .....إلخ ؛
- عدم إشراك أي موظف في مراجعة عمل قام به بل يجب أن يراجعه موظف آخر؛
- إصدار التعليمات بعدم اثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.

3- الإجراءات العامة:

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنقوم بعرض الإجراءات العامة والتي تكون مكملة لسابقتها، وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة[1]، لذلك سنميز بين الإجراءات التالية: [2]

- التأمين على ممتلكات المؤسسة ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها؛
- التأمين على الموظفين الذن بحوزتهم عهد نقدية أوبضائع أو أوراق مالية أو تجارية أوغيرها ضد خيانة الأمانة؛
- وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر؛
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، ونعني بالرقابة المزدوجة القيان بإجراءات رقابية معينة واحدة عن طريق شخصين مختلفين؛
- إستخدام وسيلة الرقابة الحدية بجعل سلطات الإعتماد متمشية مع المسؤولية؛
- إستخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول؛

---

(1) محمد التهامي طواهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

(2) زينب بوقابة، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

ثانيا: أدوات نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية عدة أدوات أو وسائل يعتمد عليها، لإختيار مدى تحقيق نظام الرقابة الداخلية للأهداف المنوطة به التي تتمثل فيما يلي:

1- الخطة التنظيمية:

للقيام بالرقابة الداخلية يجب توفير خطة تنظيمية، تستجيب في جميع الحالات إلى القرارات المتخذة من طرف الإدارة وتوجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، وتحديد الركائز الأساسية التي يجب أن تتوفر في الخطة التنظيمية كما يلي: [1]

- تحديد الأهداف العامة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف مستوياته مع إبراز العلاقة التسلسلية بين مختلف المستويات والأنشطة؛
- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل.

حيث أنها تعمل على تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية من خلال:

العمل على رفع فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية؛

- وجود وحدات قياس، تمكن من تحديد نتائج الأنشطة المختلفة لمؤسسة؛
- العمل على حماية أصول المؤسسة، وذلك من خلال تقسيم العمل.

2- الطرق والإجراءات:

إن تحقيق الأهداف العامة لنظام الرقابة الداخلية أن يكون بمعزل عن تحقيق الأهداف الفرعية وعلى رأسها ضمان وصدق المعلومات المحاسبية وإحترام إجراءات هذا النظام. فباعتبار أن الوظيفة المحاسبية وظيفة إرتكازية من خلال تأثرها بنتائج الأعمال في الوظائف الأخرى، بات من الضروري الحث على الإلتزام الصارم بالطرق المستعملة في الوظائف المختلفة الأخرى سواء من ناحية الأعمال أو طريقة إستعمال الوثائق والى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات

---

[1] عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007، ص55.

من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة [1].

3- المقاييس المختلفة:

تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية[2]:

- درجة مصداقية المعلومة المقدمة؛
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية؛
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو بعدة المعلومات المطابقة.

المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على مجموعة الطرق نذكر منها:

أولا: الاستبيان

وهو عبارة عن أسئلة إستفسارية لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، وتقدم هذه القائمة إلى موظفي المنشأة المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الإختبار والمعاينة وذلك للحكم على درجة متابعة لنظام المستعمل، ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة بحيث تدل الإجابات (بنعم) على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة (بلا) على أنظمة ضعيفة[3].

ومن مزايا هذه الطريقة:

- سهولة التطبيق؛

---

[1] **نفس المرجع** ، ص82.

[2] Lionel.c GERARD.N, Audit et control internet aspects financiers, operations, strategique, 4eme edition , Dolloze, Paris , 1992, p 41.

[3] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2006، ص184،149.

– مرونة الأسئلة مما يضمن إبراز معظم خصائص النظام المحاسبي في أي منشأة؛

– توفير الوقت بحيث لا يقوم المدقق بإنشاء برامج تدقيق خاصة لكل عملية تدقيق منفردة، وتتمتع بكون العملاء لا يعترضون على تطبيقها.

ولكن بالرغم من هذه المزايا إلا أن لها عيوب هي:

– قد يقود إلى عدم مراعاة الظروف الخاصة لكل منشأة بسبب كونه موحد للمنشآت كافة؛

– قد يقود القائمين عليه من مساعدي المدقق إلى الإكتفاء به وعدم إجراء أي إستفسارات أخرى قد تستلزمها الظروف.

ثانيا: الملخص التذكيري

يقوم المدقق بوضع قواعد وأسس لنظام الرقابة الداخلية السليم والوسائل التي تميزه وطرق تحديد الأسئلة والاستفسارات بحيث تمتاز هذه الطريقة باقتصاد الوقت. ويعيب عليها بأنه لا ينتج عنها أي تسجيل كتابي لنتائج الفحص ويترك الأمر لكل مدقق أنه يضع الأسس التي يراها مناسبة[1].

ثالثا: التقرير الوصفي

يقوم بوصف الإجراءات المتبعة في المؤسسة لأي عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة الداخلية وكذلك الدورة المستندية مع تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة وكذا محاسبتها ورغم بساطتها وسهولتها، يعاب عليها صعوبة تتبع الشرح المطول والمفصل للأنظمة، إضافة إلى عدم تغطيتها لجميع أنظمة الرقابة[2].

رابعا: خرائط التدفق

وفقا لهذه الطريقة يجري تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المشروع ف شكل خريطة تدفق تبين طبيعة وتتابع الإجراءات وتقسيم المسؤوليات ومنشأ المستندات ومساراتها وأنواع وأماكن

---

(1) خيرة رحو، **دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة التدقيق والمراقبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص55.

(2) هارون كريبش و حمزة غزلان، **مساهمة المراجعة الخارجية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014، ص63.

السجلات والملفات المحاسبية. ويعاب عليها أن إعدادها يتطلب وقتا ومهارة كبيرة، كما أنها صعبة الفهم[1].

خامسا: فحص النظام المحاسبي

وفيها يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها وتدقيقها وقائمة ثانية طبيعة المستندات والدورة المستندية إلخ، ومن هذه القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية.

حيث تتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة لكل مشروع، ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المنشآت الكبيرة. وبالأخص إذا قام المدقق بالتقصي والتحري بخصوص الموظفين وكذا السجلات وماشابه[2].

المبحث الثالث: متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية

إن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل كامل تهدف للحصول على تأكيد أن لنظام يعمل بشكل جيد وفعال.

ولتحقيق ذلك وجب توفر مجموعة من المتطلبات ذات الكفاءة. بشكل يضمن وجود نظام رقابة داخلي في المؤسسة مطبق فعلا. وعلى هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كفاءة كلا من: نظام المعلومات المحاسبي، التدقيق الداخلي، والخارجي إضافة إلى كفاءة نظام الحوكمة داخل الشركات.

المطلب الأول: كفاءة نظام المعلومات المحاسبي

إن وجود نظام المعلومات المحاسبي الفعال والكفء ساعد المهتمين بالأنشطة في المؤسسة على الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية وملائمة من حيث الجودة وهذا ما يساهم في نجاح عمليات

---

[1] سعيد يوسف حسن كلاب، **واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الاسلامية، 2004، ص78.

[2] نجاة بوعمر وعزيزة سيدهم، **دور المراجع الداخلي في تقييم نظام الرقابة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2015، ص76.

الرقابة التي تؤدي إلى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات للأطراف الخارجية وإدارة المنشأة وبعد نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة"[1].

أولا: معايير كفاءة نظام المعلومات المحاسبي

و تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لا بد من توافر مؤشرات تحكم عملية التقييم والتي يمكن عرضها حسب معايير الأساسية وهي: [2]

1- معيار تلبية وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات.

إن الهدف الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية هو إنتاج وتوصيل المعلومات للأطراف المستفيدة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، وبالتالي يجب إعداد هذه النظم مما يلاءم حاجات ومتطلبات متتبعي نشاطات المؤسسات من المعلومات المحاسبية وبحيث تعبر مخرجات هذه النظم عن أفضل هذه المعلومات.

و لتحقيق هذا المعيار يجب أن تحقق هذه المعلومات الخصائص النوعية للمعلومات وفي مقدمتها خاصيتي الملائم والموثوقية. وذلك في ظل القيود الخاصة بها والتي تتمثل في الأهمية النسبية والتكلفة والعائد.

2- معيار تفعيل أنشطة وفعالية المؤسسة.

تتعدد المهام والوظائف التي تقوم بها المؤسسة، ومع تنوع الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه

---

[1] إدمون طارق إدمون، **مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، العراق، 2010، ص23،24.

[2] أعمر عزاوي وبوزيد سايح، **دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية** ملتقى حول الإصلاح االمحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2015، ص11.

المؤسسات من خلال أقسامها المتخصصة بأنشطة العمل في المؤسسة فإن الحاجة تزداد لوجود نظم معلومات ملائمة تؤمن التكامل والتنسيق بين مهام ووظائف الأقسام المختلفة من أجل تفعيل النشاطات في المؤسسة وتحقيق أهدافها بكفاءة يحتاج دوما إلى تدفق البيانات والمعلومات بين الأقسام المختلفة وتحقق نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة هذه الغاية وذلك بتكاملها مع بقية المعلومات الفرعية الموجودة في المؤسسة.

حيث يؤدي هذا التكامل إلى تفعيل أنشطة الأقسام وتزيد هذه النظم من فعالية المؤسسة. وذلك بوجود قاعدة بيانات واسعة موحدة ومركزية تؤدي إلى تنسيق وتكامل كافة وظائف الوحدات داخل المؤسسة.

بالإضافة إلى الحرص على حصول التعاون بين هذه الأقسام والوحدات بهدف قياسها بوظائفها بكفاءة وفعالية وبالتالي لا يمكن لهذه الأقسام من العمل بدون نظم معلومات محاسبية كفؤة[1].

3- معيار المساعدة على تحقيق الميزة التنافسية.

يمكن لنظم المعلومات المحاسبية الكفؤة والمتكاملة أن تقدم المعلومات الملائمة والموثوقة بدقة وفي الوقت المناسب وبذلك تحقق تخفيضا في تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها وبالتالي تسمح للمؤسسة بالحصول على ميزات تنافسية على منافسيها في عدة مجالات.

4- معيار الرقابة والتحكم الإداري.

إن وجود نظم المعلومات المحاسبية كفؤة في المؤسسة يجب أن يؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة المؤسسة. إذ أن نظم المعلومات المحاسبية الجيدة هي النظم التي تستطيع مراقبة ومواكبة تنفيذ عمليات الخطط والسياسات والمساعدة على عدم حدوث الأخطاء ومحاولة تجنيبها عن طريق المعلومات. ومقارنتها بالمعايير الموضوعية مقدما. وذلك لتحديد الانحرافات كذلك معرفة أسبابها وبالتالي تمكن الإدارة من العمل على التصحيح من خلال معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات بأسلوب يدفع العاملين إلى تحسين الأداء. والتعاون فيما بينهم لتحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1] **نفس المرجع** ، ص11.

وبالتالي حتى تتمتع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة بالكفاءة اللازمة فعلى هذه النظم تأمين الحماية الكافية لكافة الأصول والسجلات من كل ما يهددها والمساهمة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.ويتم ذلك من خلال توفير كافة الإجراءات والأنشطة الرقابية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وبالتالي فانه لتحقيق الكفاءة المطلوبة في أنشطة المؤسسة وعملياتها لا بد من وجود نظام رقابي وهذا الأمر لن يتوافر إلا بوجود نظم معلومات محاسبية قادرة على المساعدة في إيجاد نظام رقابة متين فعال وكفء، قادر على متابعة العمليات التشغيلية والتقرير عن كفايتها وفعاليتها، بالإضافة لتأمين نظام الرقابة لدرجة الثقة المطلوبة عن مدى الإلتزام بالقوانين والتعليمات مما يمكن الإدارة من الوقوف على حقيقة الوضع واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة من أجل تحقيق أعلى درجات الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة.

5- معيار تقليل المخاطرة والمساهمة في إدارتها.

من وجهة نظر الباحثون فإن عملية تحديد المخاطر عملية مستمرة وتعتمد على شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقا مستمرا من المعلومات حول الأنشطة المؤسسة، كما يجب أن لا تتم عملية تقييم المخاطر منعزلة عن بعضها البعض، فالتحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم إدارة المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي تواجهها المؤسسة كما يجب تقييم جميع المخاطر بصورة كمية لطالما كان ذلك ممكن[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

يتوقف مستوى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية على نوعين من العوامل: [2]

1- العوامل الداخلية:

والتي تتمثل في كفاية الإمكانيات والموارد المادية والبرمجية والبشرية المتوفرة في النظام بالإضافة

---

[1] عبد الرزاق قاسم الشحادة وسعد محمد العاصي، **إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة حلب، ص09-11.
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/02/bbbb.pdf 2016/05/14 على الساعة 01:05.

[2] خالد أمين عبد الله وخالد قطناني، **البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعبية نظم المعلومات المحاسبية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العددالأول، 2007، ص05.

إلى البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام، وهي عوامل تتصف بإمكانية التحكم فيها والسيطرة عليها كونها تنتج عن القرارات الصادرة من الإدارة.

2- العوامل الخارجية:

وهي عوامل يصعب أو لا يمكن التحكم بها والسيطرة عليها وتنتج عن البيئة الخارجية التي تحيط بالنظام والتي يتم في إطارها ممارسة الأنشطة والعماليات، ويمكن قياس تأثير البيئة الخارجية من خلال العوامل التالية:

- **العوامل القانونية والتشريعات المهنية:**

إن نظم المعلومات المحاسبية لها علاقة وثيقة بالأنظمة والتشريعات القانونية والمهنية حيث تحدد القوانين والتشريعات شكل ومضمون البيانات والمعلومات المالية التي يجب على إدارة المنشأة الالتزام بها.

وتمثل البيئة القانونية متغيرا هاما من المتغيرات التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية التي تهدف إلى التأكد من خلو عمليات النظام المحاسبي من الخطأ والتلاعب والتزوير وضمان سيرها بشكل مطابق لأحكام القانون والمعايير المهنية.

- **العوامل الاقتصادية :**

وتتمثل في طبيعة الوضع الاقتصادي السائد وانعكاساته على أنشطة المنشأة وأنظمتها المعلوماتية والذي يمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية:

- مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي؛
- درجة تباين الأسواق التي تتفاعل معها المنشأة؛
- درجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين وردود افعالهم.

- **العوامل السلوكية:**

وتتمثل في أنماط السلوك الثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة والتي ينعكس أثرها على نظم المعلومات المحاسبية في المنشأة بما في ذلك الأنماط السلوكية للمستفيد الذي يقوم باستخدام مخرجات النظام.

- **العوامـل التقنيـة وتكنولوجيـا المعلومـات:** ويقصـد بتكنولوجيـا المعلومـات تلـك التقنيـات الأساسـية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاتها العملية، وتمثل تكنولوجيا المعلومات إطارا شاملا للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على جمع وخزن البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الملائمة والمفيدة إلى مستخدميها.

المطلب الثاني : كفاءة التدقيق الداخلي

إن التدقيق الداخلي يعتبر أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تصميم نظام إدارة متكامل وفعال للنشاط على خلاف باقي العناصر الأخرى، فتكمن فعالية التدقيق الداخلي في نمطه والكفاءة التي نستعرضها فيما يلي:

يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخلين إلى أن التدقيق الداخلي "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة، يهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة".

ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة.

ولكن مع مرور الوقت تطور هذا المفهوم حيث يتضح هذا التطور الذي حصل للتدقيق الداخلي من خلال تعريفه الجديد من قبل معهد المدققين الداخليين بأنه: "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات"[1].

وهذا التطور أدى إلى حدوث تطور في أهداف التدقيق والتي أصبحت:

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها؛
- تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- تقويم وتحسين فعالية الرقابة؛

---

[1] محمد عبد الله العزاوي وصفاء أحمد العاني، **التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11301 2016/05/14 الساعة 01:15.

– تقويم وتحسين فعالية عمليات حوكمة الشركات.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التدقيق الداخلي أحد العوامل المساندة لحوكمة الشركات وانعكاساتها لتطوير معايير التدقيق الداخلي على دور المدقق الداخلي.

فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء.

فتقييم مستوى الأداء يمكن النظر إليه كمفهوم متعدد الأبعاد، نظرا لتعدد الأطراف لتي تطلب هذه الخدمة، والتي تضم كلا من مستخدمي القوائم المالية، حيث يمكنهم من الوثوق في هذه القوائم والإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

والمدققين أنفسهم للخروج بتدقيق يتصف بالكفاءة والفعالية من أجل تحقيق جودة عالية ولتحسين السمعة والموقف التنافسي في مجال العمل، وكذلك المنظمات المهنية التي تدعو المدققين دوما إلى تحسين الأداء، من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها وتجنب التدخل الحكومي والأجهزة الحكومية التي يهمها أن يكون مستوى أداء المدققين ومساعديهم عال من أجل حماية النشاط الاقتصادي وجميع الأطراف ذات الصلة، فالمؤسسة محل التدقيق تتطلب مستوى عال من التدقيق باعتبار أن تقرير المدقق له ردود فعل مهمة قد تؤثر بالسلب أو الإيجاب على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

إن إدراك المدققين الداخليين لأهمية دورهم والمتمثل في المهام الرئيسية التي يقوموا بها لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح على الجرد السنوي لحماية الأصول وغيرها من الأعمال.

فإن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك لأن الخبرة في مجال العمل تساعد المدقق الداخلي على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية وتساعده أيضا على إكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها، كذلك الكفاءة لها تأثير هام حيث أن المؤهلات العلمية الكافية والتدريب المستمر للمدقق الداخلي تساعده على التطوير والتحسين في نظام الرقابة الداخلية كما أن إلتزامه برفع التقارير المطلوبة لها تأثير هام في

تحسين نظام الرقابة الداخلية واحتواء هذه التقارير على توصيات خاصة بالتحسينات المستقبلية ومناقشة هذه التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية واقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية وتحسين نظام الرقابة الداخلية.

فوجود تأثير بدرجة عالية للاستقلالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تحديد مهام وصلاحيات إدارة التدقيق بشكل واضح وفصل من مجلس إدارة الشركة أن يتمتع المدقق بالحيادية والنزاهة ويتجنب المدقق في المؤسسة العلاقات التي تفقده الموضوعية لكي لا يتعرض لأي تأثرات أو هيمنة عند القيام بتنفيذ الأعمال.

المطلب الثالث: كفاءة التدقيق الخارجي

إن مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المدقق الخارجي فمن خلال هذه العملية يهدف التدقيق الخارجي إلى تحديد درجة كفاءة النظام وهذا لا يتم إلا بتوافر إحدى متطلبات الكفاءة وهي كفاءة التدقيق الخارجي.

يمكن إعتبار التدقيق العملية المنتظمة للحصول على الأدلة والقرائن للوصول لرأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية، حيث عرفته الجمعية المحاسبية الأمريكية على أنه: "عملية منتظمة للحصول على قرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[1].

فنظام الرقابة الداخلية الفعال والجيد يعتبر شكلا ومن أشكال الأدلة والبراهين في حالة التأكد من تطبيقها الفعلي عند تقييم الرقابة الداخلية يستطيع المدقق تحديد درجة الاعتماد على القوائم المالية وكذا إجراءات التدقيق اللازمة لإتمام عمليتي الفحص ولإختيار كما يطمئن المدقق على خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية والغش والتلاعب.

فمن واجب المدقق الخارجي دراسة وتقييم نظام الرقابة ومن تم إبلاغ الإدارة بنقاط القوة والضعف في النظام وإعطاء توصيات لإدارة المؤسسة التي لا يوجد لديها نظام الرقابة الداخلية أن تتبنى نظاما

---

[1] زكريا قلالة، **دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص02.

سليما ومتكاملا للرقابة الداخلية لمساعدتها في عملية الإشراف والمتابعة بجميع أنشطة المؤسسة.

حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية إن وجد نقطة بداية عمل المدقق الخارجي وهو الأخير يقوم بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية في المؤسسة بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في النظام.

فهذا التقييم يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المدقق عند إعداد برنامج المراجعة وتحديد الإختبارات وحجم العينات المراد فحصها، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قويا وكفء زاد إعتماد المدقق عليه والعكس صحيح، وقوة نظام الرقابة الداخلي يؤدي إلى إنخفاض حجم العينة المراد فحصها وبذلك تقل التكلفة في حين أن ضعف النظام سيؤدي إلى زيادة حجم العينة مما يزيد من تكلفة التدقيق.

فوجود نظام اتصال جيد يساهم في تحسين جودة الأداء المهني لمدقق الحسابات نظرا لأهمية نظام الإتصال في إبلاغ المدققين بالخطط والسياسات والأهداف كما يساهم وجود نظام إتصال جيد في تحقيق روح الإنتماء ومشاركة العاملين في مناقشة الخطط والبرامج والأساليب المستخدمة في تنفيذ مهام التدقيق.

إضافة إلى ذلك يمكن من إبلاغ المدققين بمختلف التعديلات والإضافات في معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وغيرها التي تساهم في تسحين أداء مدققي الحسابات وتزيد من فعالية نتائج عمليات التدقيق كما يساهم إرتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بأنشطة المؤسسة محل التدقيق في تحسين جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات. مما يزيد حرص هؤلاء المدققين على الإلتزام بتنفيذ عملية التدقيق وفق معايير التدقيق وقواعد آداب السلوك المهني وهذا ما يزيد من مقدرة المدققين على تقييم سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

المطلب الرابع: نظام الحوكمة داخل الشركات

تعد كفاءة حوكمة الشركات من متطلبات الأساسية للكفاءة نظام الرقابة الداخلية باعتبارها مجموعة من العمليات والنظم الكفوءة التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها.

لا يوجد تعريف محدد إتفق عليه الباحثون لمفهوم حوكمة الشركات فقد عرفت بأنها: " مجموعة الأنظمة والإجراءات التي تحكم أداء الشركات بهدف تحقيق العدالة والشفافية في حماية حقوق جميع

أصحاب المصالح في المؤسسة، وبالتالي فهي تعمل على تقوية وتدعيم نظام الرقابة الداخلية"[1].

فمفهوم حوكمة الشركات مرتبطة بالضبط الداخلي حيث أنهما يهدفان إلى رفع مستوى الشافية التي تؤدي إلى تحقيق قدر كاف من الطمأنينة للمستثمرين بالإضافة إلى دعم الميزة التنافسية للشركة في أسواق المال وكذا تحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد، وتسهيل الحصول على مصادر تمويل محلية وعالمية وهذا راجع لتجنب حدوث مشاكل مالية قد تؤدي إلى إنهيارات في الشركات. كما أنهما يهدفان أيضا إلى المساعدة في تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح بالمؤسسة.

فبشأن حوكمة الشركات توضح إطار إرشادي مهم للعمل به يحدد الواجبات والمسؤوليات للشركة والأطراف ذات العلاقة بها بما يتضمن أسس سليمة لتطبيق الحوكمة الرشيدة فحوكمة الشركات تشمل مجموعة من الأهداف والنتائج نذكر منها ما يلي:

- تحسين الصورة الذهنية للشركات؛
- تحسين عملية صنع القرار؛
- تحسين مصداقية الشركات؛
- إدخال الاعتبارات الأخلاقية؛
- تحسين درجة الوضوح والشفافية.

فتعود أهداف حوكمة الشركات إلى:

- حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين داخل أو خارج الشركة على السواء كذلك حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة؛
- توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الإتصال حيث توفير المعلومات والحقائق الخاصة بعمل الشركة على نحو من الدقة وملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس صحة التحكم في الشركة وسلامة أنظمة الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية وتطبيق القوانين والقواعد كلها تدعم حوكمة الشركات، مما ينعكس على

[1] مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، ، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6 و7 ماي 2012، ص04.

سلامة وكفاءة فعالية أداء الشركة.

حيث أدى ظهور الفساد في المؤسسات إلى تطبيق حوكمة الرشيدة للشركات حيث نذكر من بين هذه الأسباب ما يلي:

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية؛
- عدم استقلالية المراجعة الداخلية؛
- غياب المراجعة الخارجية المستمرة والفجائية؛
- ضعف أو غياب القوانين واللوائح والإجراءات المالية؛
- ضعف أو غياب المراجعة الداخلية؛
- ضعف الأنظمة المحاسبية للمؤسسات العامة وعدم التزامها بمعايير ومبادئ المحاسبية.

كل هذه الأسباب أدت إلى تطبيق الحوكمة وهذا لضمان سلامة الممارسات المالية ونشر المعلومات بكثير من الشفافية والإفصاح وتحسين الأنظمة داخل المؤسسات، وكذلك تفعيل المراجعة الداخلية للمؤسسة وتقوية نظام الضبط المحاسبي وكذا الإداري وتحسين كفاءة إعداد التقارير المالية وتحسين وسائل الرقابة ووضع إجراءات لتقوية وتحسين مستوى الأداء والحد من الفساد. فلن يكون هناك نظام حوكمة شركات فعال دون إيجاد وتطبيق نظام مناسب للرقابة الداخلية، فالرقابة الداخلية تولد اطمئنان بأن أهداف الشركة يتم تحقيقها بشأن إعداد وإصدار تقارير معلومات بشكل فعال وكافي والإلتزام بالقوانين والأنظمة والمحافظة على موجداتها.

خلاصة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى معرفة الرقابة الداخلية، وماهية نظام الرقابة الداخلية حيث هذا الأخير يهدف إلى تحقيق وظيفتين رئيسيتين والمتمثلتان في حماية موارد المؤسسة من سوء الإستخدام، وكذا تنمية الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة، وضمان تحقيق الأهداف والسياسات التي وضعتها المؤسسة.

كما تطرقنا إلى مقومات نظام الرقابة الداخلية، وإجراءات عمله والمتمثلة في الإجراءات التنظيمية والإدارية، والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، والإجراءات العامة. كما أبرزنا مختلف الأدوات والطرق المستعملة في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

وتوصلنا في الأخير إلى أن كفاءة نظام الرقابة الداخلية يستوجب وجود أربعة متطلبات ذات كفاءة ألا وهي كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، كفاءة التدقيق الداخلي، كفاءة التدقيق الخارجي، وكفاءة الحوكمة.

الفصل الثاني: كفاءة نظام الرقابة الداخلية و فعالية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: متطلبات فعالية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثالث: مساهمة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في فعالية نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة في أي مؤسسة اقتصادية وذلك لاستخدامه كأداة لتوفير المعلومات اللازمة، إضافة إلى تحقيق فعالية وكفاءة المؤسسات، وحتى يمكن فهم نظام المعلومات المحاسبي لابد من توضيح أهم المفاهيم المتعلقة به ويمكن التطرق إلى عمل هذا النظام من خلال ذكر مكوناته الأساسية.

ولتحديد مدى فعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي لا بد أن نتطرق إلى جودة المعلومة المحاسبية. وذكر الخصائص المميزة لها مع تحديد العلاقة بين متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومة المحاسبية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل في المبحث الأول إلى أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي وسنتطرق في المبحث الثاني الى فعالية نظام المعلومات المحاسبي أما في المبحث الثالث سنسلط الضوء على مدى مساهمة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا من النظام الكلي للمعلومات للمؤسسة، كما أنه يعتبر مصدرا رئيسيا يساعد الإدارة وغيرها من المستخدمين في الحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية إتخاذ القرار، وعلى هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول نظام المعلومات ومفهوم نظام المعلومات المحاسبي، مكوناته بالإضافة إلى خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات

من أجل وضع مفهوم واضح ودقيق لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي علينا في البداية التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المصطلح المعرفي وهي النظام، المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم النظام والمعلومات

يعرف النظام على أنه: " إثنين أو أكثر من العناصر والمكونات المترابطة ذات العلاقة المتبادلة والتي تتحد لتحقيق هدف معين وعادة أن الأنظمة تتشكل من أنظمة فرعية وكل واحد من هذه الأنظمة يؤدي دورا معينا مهما، وداعما للنظام الأصلي الذي هو جزء منه"[1].

كما يمكن تعريف النظام على أنه: " مجموعة من المدخلات التي تمثل البيانات المختلفة تتم معالجتها للحصول على مخرجات تعتبر أساسية لتلبية احتياجات مطلوب تحقيقها من النظام، وقد أشار "Westchurchman" إلى النظام على أنه مجموعة من الأجزاء أو المكونات أو العناصر التي تتضامن معا لتحقيق مجموعة من الأهداف"[2].

أما المعلومات فهي مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للإستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في إتخاذ

---

[1] نضال محمود الرمحي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011 ص15.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص18.

القرارات المختلفة[1].

وتعرف المعلومات أيضا بأنها تلعب دورا مهما في المنظمات إذ أن العملية الإدارية في المنظمة هي عملية مستحيلة بدون المعلومات، فهذه الأخيرة تعد من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين البيانات والمعلومات، فالبيانات عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتحول إلى نتائج [2].

ثانيا: تعريف نظام المعلومات

يعرف نظام المعلومات بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية)، لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع [3].

ويعرف أيضا بأنه: "مجموعة من المدخلات التي تمثل بيانات ومعطيات مختلفة يتم معالجتها للوصول إلى مجموعة من المخرجات للحصول على نتائج أفضل مقارنة بالمعايير المحددة لقياس الفائدة أو المردودية"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: مجموعة من الإجراءات والقواعد المنظمة، والتي تعمل داخل بيئة واحدة متكاملة فيها مختلف الموارد لتحويل المدخلات إلى مخرجات، تساعد على إتخاذ القرار.

المطلب الثاني: مفهوم نظام لمعلومات المحاسبي

من أجل توضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ينبغي علينا معرفة تعريفه، أهدافه وأهم الخصائص التي يتميز بها النظام.

---

[1] هاشم أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**،بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص9.

[2] سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص11.

[3] كما الدين مصطفى الدهراوي، **نظام المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص25.

[4] فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار أحمد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص19.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: "أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع، تبويب معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية"[1].

كما يعرف أيضا: "أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم ثانوية تعمل مع بضعها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية والمالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها"[2].

وقد عرف من قبلkohler بأنه : "يقوم بتسجيل العمليات المالية وإعداد تقرير عنها فالمحاسبة هنا لغة توصيل المعلومات من خلال الأفراد حيث يقوم الأخير باستخدام تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرار المناسب" [3].

ومما سبق تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: عبارة عن مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية التي تتفاعل بينها بهدف تجميع وتسجيل وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية لاتخاذ القرار المناسب من طرف مستخدميها.

والشكل التالي يوضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بمراحله وجميع العلميات التي يختص بها.

---

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007، ص15.

[2] قاسم محمد وآخرون، **الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات**، بدون طبعة، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003 ص42.

[3] حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، الطبعة الأولى، الشروق للدعاية والإعلان، الأردن، 1999، ص24.

الشكل رقم (1): مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

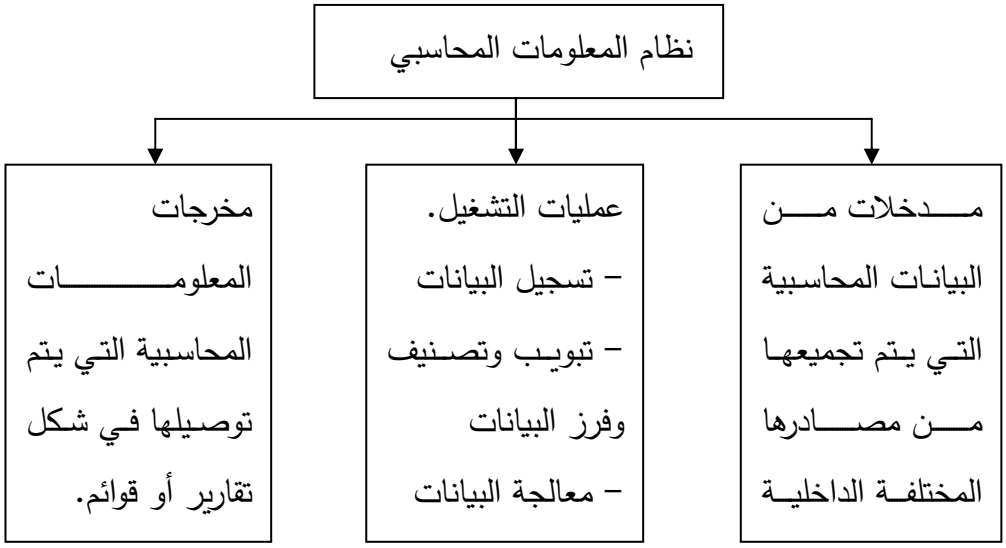

المصدر: هاشم عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر 2000، ص32.

ثانيا:خصائص نظام المعلومات المحاسبي

تتميز نظم المعلومات بعدة خصائص يمكن ذكر أهمها[1]:

– يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية؛

– إن بروز الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لإتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة في الإدارة؛

– أن يزود الإدارة بالمعلومات الملائمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشاة الاقتصادية؛

– أن بروز الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط وطويل الأجل لأعمال المنشاة المستقبلية؛

– أن يكون نظام المعلومات المحاسبي في حركة دائمة ومستمرة لإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه، لأن حالة السكون فيه تؤدي إلى التلاشي والزوال؛

– أن تتوافر في نظام المعلومات المحاسبي درجة مناسبة من المرونة، حيث يمكن تطويره وتعديله لمواكبة

[1] محمد يوسف الحناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2001، ص59،58.

التغيرات والاحتياجات المتتالية؛

– يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية المختلفة، وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والتنسيق بين الوحدات والأقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة.

ثالثا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات لتلبية احتياجات مستخدميه المختلفين داخل المؤسسة يعملون في مختلف المستويات الإدارية، أو خارجيين كالعملاء والجهات الحكومية وغيرهم، ومن أهدافه[1]:

– توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات اليومية: تقوم المؤسسة الاقتصادية بالعديد من الأحداث الاقتصادية مثل عمليات البيع والشراء، تعالج هذه العمليات وفق نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخطوات أين يتم إنتاج معلومات محاسبية ومالية تخدم الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بنشاط المؤسسة؛

– خدمة المستويات الإدارية المختلفة: يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتوفير معلومات مفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية بهدف إعداد خطط مستقبلية واتخاذ القرار أو معالجة المشاكل، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما انه يوفر معلومات للمستثمرين الحاليين، المراقبين، البنوك..الخ.

– إعداد تقارير الأداء الإداري: توصيل المعلومات الملائمة لكافة مستويات الإدارة، من إعداد تقارير دورية مكتوبة تهدف لقياس مدى نجاح وفشل الإدارة في تحقيق الأهداف للمؤسسة، كما أنها توفر خاصية الرقابة على المدى القصير.

المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

هناك ستة عناصر يتكون منها نظام المعلومات المحاسبي وهي: [2]

---

[1] السيد عبد المقصود دبيان، **ناصر نور الدين عبد اللطيف نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص18، 19.

[2] نضال محمود الرمحي، **مرجع سبق ذكره**، ص23، 24.

1- المصادر البشرية التي تقوم باستخدام هذا النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة؛

2- التعليمات والإجراءات اليدوية والأوتوماتيكية التي تستخدم في تجميع ومعالجة وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.

3- البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها؛

4- البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة؛

5- بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، وشبكة الاتصالات التي تجع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات؛

6- التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تضمن امن البيانات في نظام المعلومات المحاسبي.

هذه العناصر الستة تمكن نظام المعلومات المحاسبي من دعم وظائف العمل المهمة ومنها:

- جمع وحفظ المعلومات عن نشاطات ومصادر شخصية المنظمة؛

- تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة لصانعي القرار، وهذا يمكن الإدارة من التخطيط والرقابة، وتقييم النشاطات؛

- تقديم مراقبة فعالة ودقيقة للمحافظة على أصول المنظمة بما في ذلك البيانات للتأكد من توافرها عند الحاجة، ويمكن أن يعتمد عليها.

المطلب الرابع: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الإطار الفكري الصادر عام 1989م، التي حدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في أربعة خصائص أساسية هي : القابلية للفهم، الموثوقية الملائمة والقابلية للمقارنة، ونوجزها على الشكل التالي:

أولا: القابلية للفهم

واشترط أن يكون المعلومة الظاهرة في القوائم المالية سهلة الفهم وواضحة لمستعملي الكشوف المالية. وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، كما يفترض أن تكون لدى مستخدمي المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة

المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة، كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن[1].

ثانيا: الملائمة

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون كذلك عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التأكيدي والتنبؤي للمعلومات متداخلين (أو ما يطلق عليهما القيمة التنبؤية للمعلومات أو القيمة الإسترجاعية أي تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة)، فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشاة ونتائج العمليات المخطط غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في المثال السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البن ذاو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف[2].

ثالثا: الموثوقية

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وامتلاك هذه الصفة إذا كانت خالية من

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص37.

[2] أمسين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر 2008، ص51، 52.

الأخطاء الهامة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث آو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

- **التمثيل الصادق** : معناه أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشاة آو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية .

- **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبق بجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط حيث أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى غير متوافق دائما مع الشكل القانوني لتلك العمليات.

- **الحياد** : تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لايتم إعداد وعرض القوائم لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما الاستخدام العام دون تحيز.

- **الحيطة والحذر (التحفظ):** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض الالتزامات والمصروفات إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بمقدار معقول ودون مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تخفيض متعمد للأصول والدخل أو مبالغة مقصودة بالالتزامات والمصروفات، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

- **الاكتمال:** إن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة إن أي حذف في المعلومات لا يمكن أن يجعلها خاطئة ومضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك من درجة ملائمتها[1].

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص8-10.

رابعا: القابلية للمقارنة

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون في مقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشاة المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية والأداء والتغيرات في المركز المالي.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات، ويجب أن يكون المستخدمون قادرون على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة نحو العمليات المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشات المختلفة، ان تطبيق المعايير الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة[1].

كما أن هناك قيود على الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية (ملائمة وموثوقية)، وتتضمن هذه القيود ما يلي: [2]

- **التوقيت المناسب:** أي ضرورة أن يحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية وتقديم القوائم المالية دون تأخير وفي الوقت المناسب، فالمعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها لخدمة حاجات صانع القرارات الاقتصادية بشكل أفضل.

- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة:** تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد أكثر منها خاصية تنوعية فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رسمي على التقدير، وكذلك من الصعب إجراء اختيار التكلفة المنفعة في حالة معينة.

- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** في الحياة العملية غالبا ما تكون الموازنة أو المبدلة بين الخصائص

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص55، 56.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، بدون طبعة، الدار الجامعية مصر، 2008، ص31، 32.

من أجل تحقيق هذه القوائم المالية، أما الأهمية النسبية لهذه الخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

– **الصورة الصحيحة والعادلة/التمثيل الصادق:** توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بشكل أو صورة عادلة وصحيحة أو تمثل بعدالة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

المبحث الثالث: متطلبات فعالية نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بمعلومات ذات جودة من أجل اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة، وأجل ذلك يجب ان يكون هذا النظام يمتاز بالكفاءة والفعالية والتي تعني مدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات كفاءة نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: الجودة في عملية إنتاج المعلومات من خلال مراحل عمل نظام المعلومات

لفعالية نظام المعلومات المحاسبي لا بد من توفر متطلب الجودة في عملية إنتاج المعلمات من خلال مراحل عمل نظام المعلومات داخل المؤسسة، وهو كالتالي:

أولا: مرحلة المدخلات

تعتبر مرحلة المدخلات المرحلة الأولى في عمل نظام المعلومات، حيث تجتمع فيها كل مؤشرات الأحداث الاقتصادية التي تخضع لعملية القياس اللازم من خلال وجود أدلة إثبات واقعية تؤثر على الأحداث، حيث تعتبر عملية القياس المحاسبي من أهم الأعمال الواجب التحكم فيها داخل هذه المرحلة لكونها منطلقا أساسيا وعاملا مؤثرا في الجودة، أي أن جودة القياس المحاسبي وفعالية عملية معالجة البيانات تعتبر منطلقا جيدا من أجل إنتاج المعلومات المحاسبية الجيدة[1].

[1] حنان سلامنية وروندة بومغادية، **دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة جيجل، 2015، ص19، 20

إضافة إلى وجود بعض الاعتبارات المرتبطة بهذه المرحلة، والتي تهدف إلى التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والمتمثلة فيما يلي: [1]

– تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها، وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات؛

– اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسب؛

– وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام؛

– تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات؛

– الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال ونماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها؛

– تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال.

ثانيا: مرحلة التشغيل

وهي المرحلة الثانية من مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبي التي تهتم بعملية ترحيل التسجيل المحاسبي والقيام بعمليات التقدير وعمليات إعادة التقدير وغيرها من عمليات التسوية المتعلقة بإعداد التقارير المالية في نهاية السنة المالية، وعلى قدر فعالية وجودة العملية التشغيلية يتم تنفيذ العمليات بمصداقية عالية من دون تلاعبات ولا أخطاء ولا اختلاسات[2].

وتتمثل الاعتبارات المرتبطة بالتشغيل، والتي تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة، فيما يلي: [3] (بتصرف)

– توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة؛

– اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات؛

– تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والاسترجاع؛

---

[1] بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشات الأعمال الفلسطينية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص17، 18.

[2] حنان سلامنية وروندة بومغادية، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3] بسام محمود أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

– تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها وترحيلها؛

– تحديد القواعد والإجراءات اللازمة في عمليات التسوية المتعلقة بأعمال نهاية الدورة؛

– تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات.

ثالثا: مرحلة المخرجات

وهي المرحلة الأخيرة في عمل النظام والتي من خلال عملها يتم التحكم على جودة ما تم إنتاجه حيث تعتبر القوائم المالية لا تحتوي على معلومات ترجمة فعلية لجودة عملية المدخلات والتشغيل والمخرجات، ويقتصر دور هذه العملية في الإفصاح بأنواعه حول الوضعية المالية للمؤسسة[1].

أما الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات والهادفة إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها والالتزام بهذه العوامل، يعتبر أساس موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، وهي كالآتي: [2]

– تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة إنتاجها؛

– تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها؛

– تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية؛

– تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها؛

– تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستفيدين(آليات الافصاح) ؛

– تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية؛

– تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومة واحتياجاتها؛

– نوعية الإفصاح المعتمدة وقنواته.

---

[1] حنان سلامنية ورواندة بومغادية، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[2] بسام محمود أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

المطلب الثاني: الجودة من خلال العناصر المشكلة للنظام

لفاعلية نظام المعلومات المحاسبي يجب توفر متطلب آخر وهو الجودة من خلال العناصر المشكلة للنظام، وهي كما يلي:

أولا: العنصر البشري

ويقصد به مختلف الإطارات من ماسكي الحسابات والمحاسبين والمسؤولين على العملية المحاسبية فبقدر الكفاءة التي يتميزون بها يمكن تأدية العمل المحاسبي بجودة ومن ثم الحصول على معلومات جيدة، فكفاءة العنصر البشري مرتبطة بالمستوى العلمي والعملي لكل المكلفين، حيث يلعب المستوى العلمي والعملي دورا فعالا في تنفيذ العملية وفق المبادئ والمعايير المتعارف عليها، وهو ما يضمن مهنية العملية المحاسبية وتقليل الأعمال المتعلقة بها.

ثانيا: العناصر المادية

ويقصد بها مجمل العناصر المادية المشكلة للنظام، سواء مستندات أو معدات تقنية، حيث أن توفر المؤسسة على نظام مستندي جيد مضبوط من حيث الإجراءات العملية والتنظيمية يساهم في شفافية العملية المحاسبية، كما أن اعتماد العملية المحاسبية على معدات تكنولوجية من أمثلة البرمجيات وغيرها من المنتجات العلمية تساهم في زيادة فعالية عمل النظام خلال مختلف مراحل عمليه، كما تساهم في تقليل تكلفة العملية وسرعة الأداء وعملية الرقابة الذاتية[1].

ثالثا: فعالية وجودة الإجراءات

إن عمل نظام المعلومات المحاسبي يتم وفق إجراءات غالبا ما تكون مكتوبة، وعلى قدر فعالية وكفاءة المجال الإجرائي الخاص بالعملية المحاسبية وقدرها الإلزامية والرقابية، التي يمكن من خلالها ضبط العملية المحاسبية وفق إجراءات جيدة تساهم في فعالية وجودة الأداء المحاسبي، ومن ثم جودة المخرجات.

---

[1] ابتسام حافي راسو و وردة كاهي، **دور الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2015، ص55.

إن جودة نظام المعلومات المحاسبي ليست مرتبطة بعنصر واحد محدد ولكنها تكون نتيجة ترابط مستويات عمل هذا النظام سواء من خلال العناصر المشكلة له، أو من خلال مراحله.

إن عملية ضبط جودة نظام المعلومات المحاسبي في جوانبه الإجرائية العملية تؤدي فيما بعد إلى إظهار الوجه الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة[1].

المبحث الثالث: مساهمة كفاءة نظام الرقابة الداخلي في فعالية نظام المعلومات المحاسبي

تكمن علاقة كفاءة نظام الرقابة الداخلية بفعالية نظام المعلومات المحاسبي في الدور الذي تلعبه كل من متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي وعليه سوف نتطرق إلى دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية والحوكمة في جودة المعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: دور المراجعة الداخلية في جودة المعلومة المحاسبية

للمراجعة الداخلية دور كبير في رفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وخالية من الأخطاء المتمثلة فيما يلي:

أولا: المراجعة الداخلية كإجراء رقابي مهم

تعتبر المراجعة الداخلية نوعا من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى، لهذا اعتبر البعض المراجعة الداخلية بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ورفع الكفاءة التشغيلية. حيث تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بتقديم الخدمات التالية: [2]

1- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها.

---

[1] **نفس المرجع**، ص56.

[2] محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الأيزو9001**، 2014/02/20.
www.univ-chlef-dz/uhbc/seminaires-2010/seménaires-skikda-mohamedfellage.pdf 17:29 m le 06/05/2016.

2- قابلية المعلومات للاعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة، ومفيدة وأن تكون قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

3- **حماية الأصول:** يؤكد المراجع الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

4- الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية: يتحقق المراجعة الداخلية من أن منتسبي المؤسسة يقومون بما همم مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المراجع تحديد أسباب ذلك.

5- الوصول إلى الأهداف والغايات: يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة، ويقوم المراجع الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا، وعلى المراجع التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

6- منع واكتشاف الغش والاحتيال: تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة، وعلى المراجع الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش وليس من مسؤولية المراجع الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وعلى المراجع عند اكتشافه ضعف في الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش[1].

ثانيا: انعكاس كفاءة المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية

تعتبر الكفاءة مفهوم عام يشمل القدرة على استعمال المهارات والمعارف في وضعيات جديرة ضمن حقل مهني، فهي تشمل كل من التنظيم والتخطيط والتجديد[2]. والقدرة على التكيف مع النشاطات الجديدة، وبهذه المفاهيم فإن اكتساب الكفاءات يشكل تحديا أكبر من اكتساب المهارات والمعارف فقط.

تشير كفاءة المراجعة الداخلية إلى مدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالفعاليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي تحققها المنظمة. ولذلك فهي إنجاز

---

[1] **نفس المرجع**، ص7.

[2] شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، جودة **تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد05، العدد04، جامعة الأردن، 2009، ص478.

قدر أكبر من الأهداف المحددة (المخرجات) بتكاليف أقل (مدخلات)، ولقد تم الاستعانة بمعايير المراجعة الداخلية في قياس كفاءة المراجعة الداخلية ويتضمن الأبعاد الآتية: [1]

1- الاحتراف المهني : يجب أن يؤدي المراجع الداخلي عمله بكفاءة وعناية مهنية لازمة.

2- الاستقلالية : ينبغي أن يكون عمل المراجعة الداخلية نشاطا مستقلا، وأن يتسم عمل المدققين الداخليين بالموضوعية والاستقلالية.

3- الاتصال: يتوجب أن يعمل المراجع الداخلي على توصيل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الأطراف الداخلية والخارجية لتأكيد الملائمة والخدمات الاستشارية ورفع تقارير على نحو دوري إلى مجلس الإدارة.

4- برنامج المهمات: ينبغي على المراجع الداخلي تطوير برامج العمل وتوثيق تلك البرامج وتحديد وتحليل، وتقييم المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمات للتدقيق الداخلي.

5- التكلفة: ينبغي على المراجع الداخلي تحقيق أهداف المراجع الداخلي بأقل وقت جهد وكلفة وصولا إلى إنجاز المهمات.

ولقد تعرض الباحثون للإنتاجية وكفاءة المراجع الداخلي، فمن منظور تقليدي فإن عملية تقييم أداء المراجع الداخلي كانت تعتمد على خمس مجموعات من المعايير، وهي الاستقلالية والاحتراف المهني وبرنامج المهمات والاتصال وإدارة المراجعة الداخلية، وبما أن عملية المراجعة الداخلية تتبع من أن الكفاءة هي تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل وقت وجهد وتكلفة اعتمادا على أدوات قياس معينة تحدد درجة إنجاز هذه الأهداف المطلوبة، فإن كفاءة إجراءات المراجعة تحدد نتيجة لصفات ونوعية المراجعين تبعا للكفاءة التي يتمتعون بها، وجودة الإجراءات الرقابية للمؤسسة التي ينفذ بها نشاط المراجعة الداخلية، أي أن عملية التدقيق الداخلي هي مؤشر كفاءة المؤسسة، وأن دائرة المراجعة قد حققت أهدافها بأقل وقت وجهد وتكلفة ووفق معايير محددة وعالية الجودة.

المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المراجعة الخارجية أنها نظام لإنتاج المعلومة المحاسبية وذلك ضمن القوائم المالية والتي تحظى باهتمام العديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية مهما كانت هذه المعلومات ذات أهمية بالغة وتكون ذات جودة معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتكتسب هذه

[1] **نفس المرجع**، ص478-485.

الخاصية إلا إذا تم مراجعتها من قبل شخص مؤهل وحيادي نقل عن المؤسسة.

أن وظيفة المراجعة المحاسبية تتمثل في إضافة الجودة على القوائم المالية من خلال تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وبالرغم من أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم إلا أن مسؤولية المراجع الخارجي فتتمثل في إضفاء الجودة العالية، فعن طريق عملية المراجعة يعزز المراجع من نفعية القوائم المالية، كما أنه يزيد من جودة المعلومات الأخرى غير المراجعة والمنشورة عن طريق الإدارة، لذلك فإن عملية مراجعة الحسابات الخارجية للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم بإعداد وإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة.

بالرغم من تعدد أنواع تقارير المراجعة الخارجية إلا أنه تقرير المراجعة النظيف يعد من أفضل تقارير إبداء الرأي من وجهة نظر المؤسسات التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة، لأنه يشير ضمنيا بأن مراجع الحسابات قد توصل إلى الحكم بأن القوائم المالية للمؤسسة معدة بطريقة عادية وذات جودة.

حيث تبرز مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:[1]

– مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالنتائج المستقبلية؛

– تعمل المراجعة الخارجية على توفير المعلومات في حينها لكي تكون مفيدة وملائمة لمن يستخدمونها وبالتالي فهي تساعد على تحسين التوقيت المناسب لتوفير المعلومات المحاسبية؛

– تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة في مجال التغذية العكسية بما يفيد في تقييم وتصحيح التوقعات السابقة والمستقبلية؛

– المراجعة الخارجية تبحث عن ضرورة وجود تطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أجرى، وبالتالي فهي تساعد على تحسين دور المعلومات المحاسبية على التعبير بصدق عن الأحداث التي وقعت بصورة سليمة وخالية من التحيز؛

– يوفر المراجع الخارجي في تقريره معلومات محاسبية خالية من التحيز مما يزيد في ثقة مستخدمي

---

[1] أكرم الشادلي، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص72، 73.

القوائم المالية والتقارير المالية، وعليه فإن المراجعة الخارجية تساهم في تحسين حيادية المعلومات المحاسبية؛

– تعمل المراجعة الخارجية على تحسين طرق القياس المتبعة وجعلها قابلة للتحقق حيث أن المصداقية والعدالة في التمثيل بالنسبة للمعلومات المحاسبية تتحقق من خلال قيام المراجع بجمل هذه العناصر في ظل احترامه للمبادئ والمعايير المتعارف عليها المقبولة قبولا عموما[1].

المطلب الثالث: دور نظام حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر الحوكمة الجيدة نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، لذا لابد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تمتاز بالجودة.

أولا: أدوات حوكمة الشركات

حتى يتم تطبيق الحوكمة في أي شركة أو مؤسسة بشكل فعال، لابد من وجود آليات وأدوات تساعد على ذلك، بحيث تتمثل هذه الأدوات بالمراجعة بنوعيها ولجنة المراجعة .

1- مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الإستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقيم، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المؤسسة وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الإجتماعية للمؤسسة بعين الإعتبار، كما يجب أن تملك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم بالإشراف المستمر على أداء المؤسسة والإفصاح عن ذلك، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة

[1] **نفس المرجع**، ص73.

فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس وبالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة[1].

2- المراجعة الداخلية

تساعد المراجعة الداخلية –بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها – في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

3- المراجعة الخارجية :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية بما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (بين المسيرين والمسالمين خاصة)، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية[2] .

4- لجنة المراجعة:

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور المراجع الخارجي والتأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سوف يؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل والأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية والعالمية تطالب

---

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة **المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص2015.

[2] محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية** ، www.kamtakji.com/governance ، 2016/03/24، 14:01.

الآن الشركات المسجلة بها ضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية وتقرير المراجع حتى تزيد من جودة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وأنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ثانيا : علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه، فتطبيق هذه المبادئ يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يتم الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، وكذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا ايضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، معدل التوزيعات معدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

ثالثا: انعكاسات قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتداب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس

المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المالية والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة.وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامته، وأن تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم[1].

[1] **نفس المرجع**، ص20،21.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل وتناولنا لمختلف جوانبه النظرية تبين لنا أن نظام المعلومات المحاسبي مجموعة متكاملة من العناصر المادية والبشرية والتنظيمية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف أي مؤسسة اقتصادية.

ويعد هذا النظام عنصرا هاما لتشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات اللازمة لذوي العلاقة مع المؤسسة.

حيث تلعب هذه المعلومات دورا أساسيا في اتخاذ مختلف القرارات داخل المؤسسة، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المعلومات ودقتها، وهذه الأخيرة تتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، وتكمن هذه الفعالية في جودة المعلومة المحاسبية، التي لها علاقة مع متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية والمتمثلة في المراجعة الداخلية والخارجية ونظام الحوكمة داخل الشركات.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: عرض و تحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، وتعرضنا لمختلف جوانبه المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية، ولإسقاط موضوعنا هذا على أرض الواقع، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على عينة من أصحاب ذوي العلاقة بمجال المحاسبة والتدقيق، محاولين بذلك إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا حيث ارتأينا إلى تقسيمه إلى مبحثين، إذ جاء المبحث الأول بعنوان الإطار المنهجي للدراسة، والمبحث الثاني بعنوان عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحاور الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح مجتمع وعينة الدراسة، وأخيرا صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب مجتمع وعينة الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ذوي العلاقة بمجال المحاسبة والتدقيق. ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة في ولاية جيجل وحتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وإعطاء هذه الدراسة مصداقية أكثر، تم اللجوء إلى ولايتي ميلة وسكيكدة.

فكان مجتمع الدراسة ممثلا بخمسة فئات وهي:

الفئة الأولى: المحاسبين.

الفئة الثانية: المدققين الداخليين.

الفئة الثالثة: محافظي الحسابات.

الفئة الرابعة: خبراء محاسبين.

الفئة الخامسة: مدراء ماليين.

كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة على الفئات الخمسة هو الجمع بين آرائهم كون الموضوع يتعلق بأثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

ثانيا: عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لعدم تجاوب العديد من ذوي الاختصاص مع الدراسة سواء بالرفض أو التماطل فحاولت الطالبتين التماشي مع عدد الإستمارات المسترجعة بغرض الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس إلى مستوى معين رأي مجتمع الدراسة، كما حاولت الطالبتين التوفيق بين حجم

العينة واعتمدت في توصيل استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة التسليم المباشر.

قامت الطالبتين بتوزيع 41 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة، تماشيا مع المشاكل التي واجهتهما أثناء مرحلة تحصيل الاستمارات، ويمثل الجدول التالي عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة وكذا المستبعدة لكل عينة.

الجدول رقم 1: الإحصائيات الخاصة بالإستبانة

البيان	التكرار	النسبة%
الاستمارات المسترجعة	34	82.93
الاستمارات غير المسترجعة	07	17.07
الاستمارات الكلية	**41**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الملاحظ من خلال الجدول رقم (1)، أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ 41 استمارة بنسبة 100% والتي استخلص منها 34 استمارة صالحة للدراسة بنسبة 82.93%، أما باقي الاستمارات والتي قدرت ب07 إستمارات بنسبة 17.07% فألغيت لعدم تحصيلها أصلا من أفراد العينة بسبب التماطل من جهتهم.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب صدق و آداة الدراسة، كما يلي:

أولا: بناء أداة الدراسة

تتكون استبانه الدراسة(أنظر الملحق الخاص بالإستمارة) من قسمين:

1ـ القسم الأول: يتكون من خمسة بنود للمعلومات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في: العمر، الوظيفة الخبرة المهنية، والمؤهل العلمي.

2ـ القسم الثاني: يتكون من محورين تتعلق بكفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي والجدول التالي يبين هذه المحاور وعدد فقراتها.

الجدول رقم 2: محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
الأول	مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية	24
الثاني	فعالية نظام المعلومات المحاسبي	18
	المجموع	**42**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم إستخدام سلم لكرت المتدرج من 5 نقاط، حيث الدرجة "5" تعني موافق بشدة والدرجة"1" تعني غير موافق بشدة، وقمنا بحساب المدى على النحو التالي:

5- 1=4 ؛ بينما تمثل 05 عدد الدرجات.

ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة= المدى ÷ عدد الدرجات

. 0.8= 5 ÷ 4 =

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس لكرت حسب الجدول رقم(03)

الجدول رقم 3: مقياس لكرت الخماسي

الفئة	]1- 1.80[	]1.80 -2.6[	]2.6 -3.40[	]3.40 -4.20[	]4.20 -5[
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1. صدق المحكمين (الصدق الخارجي):

عرضت أداة الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مختصين في المحاسبة والتدقيق، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها الأساتذة تم تعديل الاستبانة وإعادة صياغة عباراتها وكذا حذف وإضافة بعض الفقرات (أنظر الملحق الخاص بالأساتذة المحكمين).

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

ومن أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذه المحاور الذي تنتمي إليه كما يلي:

1.2. الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

1.1.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول: مدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية.

الجدول رقم 4: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول (مدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية)

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.353	0.041
2	0.406	0.017
3	0.449	0.008
4	0.484	0.004
5	0.510	0.002
6	0.503	0.002
7	0.585	0.000
8	0.672	0.000
9	0.573	0.000
10	0.520	0.002

11	0.381	0.026

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

من خلال الجدول رقم (04) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول من المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بمدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية والبالغة 11 فقرة والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الأول من المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

2.1.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول: مدى توفر إجراءات العمل المحاسبي.

الجدول رقم 5 : الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول (مدى توفر إجراءات العمل المحاسبي)

الرقم	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
12	0.372	0.030
13	0.485	0.004
14	0.375	0.029
15	0.214	0.223
16	0.113	0.525
17	0.230	0.191
18	0.346	0.045

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

من خلال الجدول رقم (05) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني من المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بمدى توفر إجراءات العمل المحاسبي والبالغة 7 فقرات والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الثاني من المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

3.1.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الأول: مدى توفر الإجراءات العامة.

الجدول رقم 6: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الأول (مدى توفر الإجراءات العامة)

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
19	0.634	0.000
20	0.466	0.006
21	0.724	0.000
22	0.648	0.000
23	0.591	0.000
24	0.645	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث من المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بمدى توفر الإجراءات العامة والبالغة 6 فقرات والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الثالث من المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

4.1.2. صدق الاتساق البنائي لأجزاء المحور الأول: مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

الجدول رقم 7: معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور الأول.

الجزء	محتوى الجزء	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية	0.876	0.000
الثاني	مدى توفر إجراءات العمل المحاسبي	0.572	0.000
الثالث	مدى توفر الإجراءات العامة	0.849	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS

يبين الجدول رقم (7): معاملات الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الأول مع المعدل

الكلي للمحور الأول والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل جزء هو(0.000) وهو أقل من (0.05) وقيم معامل الارتباط المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل أجزاء المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات كل جزء من هذا المحور.

2.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء المحور الثاني: فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

1.2.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني: الملائمة.

الجدول رقم 8: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني (الملائمة)

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
25	0.453	0.007
26	0.489	0.003
27	0.647	0.000
28	0.225	0.200

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بخاصية الملائمة والبالغة 4 فقرات، والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستويات الدلالة لأغلب الفقرات أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الأول من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

2.2.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني: الموثوقية.

الجدول رقم 9: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني (الموثوقية)

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
29	0.455	0.007
30	0.436	0.010
31	0.599	0.000

0.000	0.613	**32**
0.000	0.565	**33**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بخاصية الموثوقية والبالغة 5 فقرات، والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

3.2.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني: القابلية للفهم.

الجدول رقم 10: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني (القابلية للفهم)

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
34	0.443	0.009
35	0.354	0.040
36	0.137	0.439
37	0.538	0.001
38	0.231	0.190

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بخاصية القابلية للفهم والبالغة 5 فقرات، والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستويات الدلالة لأغلب الفقرات أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

4.2.2. الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني: القابلية للمقارنة.

الجدول رقم 11: الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني (القابلية للمقارنة)

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
39	0.417	0.014
40	0.616	0.000
41	0.478	0.004
42	0.479	0.005

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) والذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الرابع من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والمتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة والبالغة 4 فقرات، والذي يبين بأن معاملات الارتباط موجبة عند مستوى الدلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات الجزء الرابع من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات هذا الجزء.

2-2-5 صدق الاتساق البنائي لأجزاء المحور الأول: فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

الجدول رقم 12: معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني

الجزء	محتوى الجزء	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الملائمة	0.580	0.000
الثاني	الموثوقية	0.635	0.000
الثالث	القابلية للفهم	0.449	0.008
الرابع	القابلية للمقارنة	0.696	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

يبين الجدول رقم (12): معاملات الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل جزء هو(0.000) وهو أقل من (0.05) وقيم معامل الارتباط المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل أجزاء المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه. وبالتالي يمكن القول أن هناك اتساق داخلي في فقرات كل جزء من هذا المحور.

2.3. صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبانة

الجدول رقم 13: معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للاستبيان

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية	0.843	0.000
الثاني	مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي	0.792	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

يبين الجدول رقم(13) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للاستبيان والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث إن مستوى الدلالة لكل محور هو 0.000 أقل من (0.05) وقيم معامل الارتباط المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، وقد تم إجراء خطوات الثبات على العينة بطريقة معامل ألفا كرومباخ.

الجدول رقم 14: معامل الثبات ألف كرومباخ

المحاور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
الأول	مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية	24	0.842
الثاني	مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي	18	0.539
جميع الفقرات		**42**	**0.787**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم(14) ما يلي: معامل ألفا كرومباخ ككل بلغ 0.787 وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية ونلاحظ ان معامل الثبات لكل محور مرتفع وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

المطلب الثالث: أدوات المعالجة الإحصائية

لابد وأن كل بيان أو معلومة تحتاج إلى تحليل، ويتوقف هذا التحليل على وجود أساليب تسمح بالوصول إلى حقائق تعكس موضوع الدراسة، وتكون معبرة، وبناءا على هذا فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistic Package for Social Science) والذي يرمز له اختصارا بالرمز SPSS والذي يستعان به لترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي.

وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم إسخدامها:

1ـ المدى: يستخدم هذا الأسلوب لتحديد طول خلايا مقياس لكارت الخماسي المستخدمة في المحورين الأول والثاني من الاستبانة، وذلك بعد حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس لكرت كما هو موضح سابقا في المطلب الثاني .

2ـ النسب المئوية والتكرارات: وذلك لمعرفة نسبة عدد أفراد العينة الذين إختارو بين بدائل عبارات الاستبانة.

3- المتوسط الحسابي: يعد أحد المقاييس الذي يستعمل لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، وهو ما يساعد كذلك على الترتيب العبارات حسب متوسطها الحسابي.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\bar{x} = \frac{\sum ni\ xi}{N}$$

حيث:

ni: عدد خيارات أفراد العينة.

$\bar{x}$: وزن الخيار في أداة الدراسة

N: مجموع أفراد العينة

4-معامل الارتباط بيرسون: من أجل تبيان درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وذلك لتقدير الإتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي) ويعطى بالصيغة التالية:

$$r = \frac{cov(x,y)}{\sigma x.\sigma y}$$

حيث أن:

Cov(x.y): التباين المشترك للمتغير المستقل والمتغير التابع.

σx : الإنحراف المعياري للمتغير المستقل للدراسة.

σy : الإنحراف المعياري للمتغير التابع.

5. معامل ألفا كرومباخ: لقياس ثبات أداة الدراسة.

6. الإنحراف المعياري: من أجل التعرف على مدى إنحراف استجابات إفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من محاور الدراسة وأجزائه عن متوسطها الحسابي.

ويلاحظ أن الإنحراف المعياري يوضح التشتت في استجابة أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب محاور الدراسة وأجزائها، فكلما اقتربت قيمته من الصغر ترتكز الاستجابات وينخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الإنحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فيعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، أما إذا كان الانحراف المعياري أكبر من الواحد الصحيح أو يساوي فهذا يعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)، علما بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي.

ويحسب الإنحراف المعياري بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni(xi - \bar{x})^2}{N}}$$

حيث:

xi: وزن الخيار في أداة الدراسة وهو يتراوح بين1 و5.

$\bar{x}$: المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبانة ومحاورها وأجزائها.

N: مجموع عينة الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التعرف على أهم الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة وكذا معرفة إجراءات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، ومدى تأثيرها على فعالية نظام المعلومات المحاسبي فيها.

ومن أجل الوصول إلى ذلك، ينبغي علينا عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة حول ما تتضمنها محاور الإستبانة، والمتمثلة في مختلف البيانات الشخصية، بالإضافة إلى محوري كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

تتمثل خصائص وسمات عينة الدراسة في البيانات الشخصية والوظيفية التالية:

أولا: العمر

الجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الجدول رقم 15: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية%
أقل من 30 سنة	07	20.6
من 30 إلى أقل من 40 سنة	15	44.1
من 40 إلى 50 سنة	04	11.8
أكثر من 50 سنة	08	23.5
المجموع	**34**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن: 44.1 % تتراوح أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة

و23.5 % أعمارهم أكبر من 50 سنة و20.6% عمرهم أقل من 30 سنة وأخيرا 11.8% من أفراد العينة أعمارهم تتراوح بين 40 و50 سنة.

ثانيا: الوظيفة

الجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم 16: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المؤوية%
محاسب	15	44.1
مدقق داخلي	06	17.6
محافظ حسابات	06	17.6
خبير محاسبي	03	08.8
مدير مالي	04	11.8
المجموع	**34**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

لاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن: نسبة 44.1%من عينة الدراسة هم محاسبين، و17.6% هم محافظي حسابات، وكذلك 17.6% مدققين داخليين، و11.8% مدراء ماليين، و8.8% خبراء محاسبيين.

ثالثا: الخبرة المهنية

الجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 17: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المؤوية%
أقل من 05 سنوات	11	32.4
من 05 إلى 10 أقل من سنوات	12	35.3
من 10 إلى 15 سنة	03	08.8

أكثر من 15 سنة	08	23.5
المجموع	**34**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

نلاحظ من خلال الجدول رقم(17) أن: 35.3% بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل من 05 إلى 10 سنوات، و32.4% لديهم خبرة أقل من 05 سنوات، و23.5% لديهم أكثر من 15 سنة خبرة، و8.8% تتراوح الخبرة لديهم من 10 إلى 15 سنة.

رابعا: المؤهل العلمي

الجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم 18: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المؤوية%
ليسانس	19	55.9
ماجستير	02	5.9
ماستر	06	17.6
دكتوراه	00	00
شهادة مهنية	07	20.6
المجموع	**34**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

نلاحظ من خلال الجدول رقم(18) أن: 55.9% من عينة الدراسة لديهم شهادة ليسانس و20.6% لديهم شهادة مهنية، و17.6% مؤهلهم العلمي ماستر، و5.9% لديهم ماجستير.

مما يشير إلى أن أفراد العينة لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الإستبانة، وهذا ما يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي، للوصول إلى نتائج مرضية في إدراك تأثير كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية

بغرض معرفة مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بمحور كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

أولا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بجزء مدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الإجراءات التنظيمية والإدارية

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	4.24	0.781
2	4.47	0.507
3	4.03	0.870
4	4.12	0.844
5	4.09	1.026
6	3.32	1.121
7	3.91	0.712
8	3.68	0.945
9	3.82	1.029
10	4.09	0.933
11	3.12	1.094
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الكليين	**3.89**	**0.509**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (19) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول الإجراءات التنظيمية

والإدارية، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 3.89 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.20) والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع للإجراءات التنظيمية والإدارية، كما نلاحظ أن الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 0.509، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هناك تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر الإجراءات التنظيمية والإدارية تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (2) "تحرص المؤسسات على توزيع الواجبات بين الموظفين" بمتوسط حسابي 4,47، وإنحراف معياري قدره (0,507)، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (1) " تحرص المؤسسات على تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل" بمتوسط حسابي 4,24، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,781.
- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (4) " تحرص المؤسسات على توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال " بمتوسط حسابي 4,12، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,844.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (10) " تحرص المؤسسات على وضع اجراءات معينة لانتقاء العاملين" بمتوسط حسابي 4,09، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,933.
- تأتي في المرتبة الخامسة العبارة رقم (5) " تحرص المؤسسات على تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين والفصل بين الوظائف المختلفة" بمتوسط حسابي 4,09، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة

من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,026.

- تأتي في المرتبة السادسة العبارة رقم (3) "تحرص المؤسسات على ضمان رقابة على كل الموظفين داخلها" بمتوسط حسابي 4,03، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة ، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,870.
- تأتي في المرتبة السابعة العبارة رقم (7) "تحرص المؤسسات على إعطاء تعليمات صريحة للموظفين للاثبات لما قامو به" بمتوسط حسابي 3,91، وإنحراف معياري قدره 0,712. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة.
- تأتي في المرتبة الثامنة العبارة رقم (9) "تحرص المؤسسات على وضع إجراءات حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل" بمتوسط حسابي 3,82، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,029.
- تأتي في المرتبة التاسعة العبارة رقم (8) "تحرص المؤسسات على إيجاد روتين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل" بمتوسط حسابي 3,68، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,945.
- تأتي في المرتبة العاشرة العبارة رقم(6)" تحرص المؤسسات على تنظيم الاقسام بحيث يجتمع الموظفين الذين يقومون بعمل في حجرة واحدة" بمتوسط حسابي 3,32، وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "محايد"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة محايدين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,121.
- تأتي في المرتبة الحادية عشر العبارة رقم (11) " تحرص المؤسسات على ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة" بمتوسط حسابي 3,12، وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من

فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "محايد"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة محايدين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,094.

ثانيا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بإجراءات العمل المحاسبي

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر إجراءات العمل المحاسبي كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء إجراءات العمل المحاسبي

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
12	4.21	0.770
13	4.00	0.853
14	3.21	1.175
15	4.35	0.734
16	4.15	0.702
17	4.35	0.646
18	3.91	1.264
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الكليين	**4.02**	**0.490**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول إجراءات العمل المحاسبي، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 4.02 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقباس لكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.20) والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع للإجراءات التنظيمية والإدارية، كما نلاحظ أن الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 0.490، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هناك تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر إجراءات العمل المحاسبي تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (17) "تحرص المؤسسات على إجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات"، بمتوسط حسابي 4,35 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,646.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (15) "تحرص المؤسسات على استعمال الآلات المحاسبية لتسهيل الضبط الحسابي"، بمتوسط حسابي 4,35 ، وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "محايد"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة محايدين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,734.
- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (12) "تحرص المؤسسات على اصدار تعليمات لإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والاحتيال"، بمتوسط حسابي 4,21، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,770.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (16) "تحرص المؤسسات على استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري"، بمتوسط حسابي 4,15، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,702.
- تأتي في المرتبة الخامسة العبارة رقم (13) " تحرص المؤسسات على اصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين"، بمتوسط حسابي 4,00، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "مواف"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,853.
- تأتي في المرتبة السادسة العبارة رقم (18) " تحرص المؤسسات على القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الارصدة الدفترية"، بمتوسط حسابي 3,91، وهو

يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,264.

- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (14) "تحرص المؤسسات على عدم إشراك أي موظف في مراجعة عمل قام به"، بمتوسط حسابي 3,21، وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "محايد"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة محايدين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,175.

ثالثا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالإجراءات العامة

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر الإجراءات العامة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الإجراءات العامة

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
19	4.41	0.857
20	3.62	1.181
21	3.91	0.900
22	3.79	0.770
23	3.44	0.991
24	3.44	0.746
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الكليين	**3.75**	**0.650**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (21) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول الإجراءات العامة، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 3,76 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقباس لكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.20) والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع للإجراءات التنظيمية والإدارية، كما نلاحظ أن

الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 0,650، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هناك تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر الإجراءات العامة تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (19) "تحرص المؤسسات على التأمين على ممتلكاتها ضد جميع الأخطار"، بمتوسط حسابي 4,41. وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,857.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (21) " تحرص المؤسسات على وضع نظام وقائي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر"، بمتوسط حسابي 3,91، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,900.
- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (22) " تحرص المؤسسات على استخدام وسائل الرقابة المزدوجة "، بمتوسط حسابي 3,79، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,770.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (20) "تحرص المؤسسات على التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية "، بمتوسط حسابي 3,62 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,746.
- تأتي في المرتبة الخامسة العبارة رقم (24) "تحرص المؤسسات على استخدام وسيلة الرقابة الحدية بجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤولية"، بمتوسط حسابي 3,44، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,746.

- تأتي في المرتبة السادسة العبارة رقم (23) "تحرص المؤسسات على استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول"، بمتوسط حسابي 3,91، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,991.

رابعا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالعلاقة بين أجزاء محور كفاءة نظام الرقابة الداخلية

يتم هذا من خلال تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الخاص بكفاءة نظام الرقابة الداخلية وأجزائه، وهذا عن طريق حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأجزاء محور كفاءة نظام الرقابة الداخلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 22: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الإجمالي لمحور كفاءة نظام الرقابة الداخلية

الأجزاء	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الإجراءات التنظيمية والإدارية	3.89	0.509
إجراءات العمل المحاسبي	4.02	0.490
الإجراءات العامة	3.76	0.650
المتوسط الحسابي واللإنحراف المعياري الكليين	**3.90**	**0.424**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

من خلال الجدول رقم (22) تبين أن نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسات ذو كفاءة عالية، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع الفقرات الموجودة في محور كفاءة نظام الرقابة الداخلية (3.90) ويقع هدا المتوسط ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي (3.40 إلى 4.20) وتشير هذه الفئة الى الخيار "موافق" الدي يعبر عن المستوى المرتفع لكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن من خلال هذا الجدول ترتيب عناصر نظام الرقابة الداخلية تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى "إجراءات العمل المحاسبي" بمتوسط حسابي 4,02 وإنحراف معياري قدره 0,490. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذا الجزء.
- تأتي في المرتبة الثانية "الإجراءات التنظيمية والإدارية" بمتوسط حسابي 3,89 وإنحراف معياري قدره 0,509. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذا الجزء.
- تأتي في المرتبة اثالثة "الإجراءات العامة" بمتوسط حسابي 3,76 وإنحراف معياري قدره 0,650. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق" هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذا الجزء.

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي

بغرض معرفة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بمحور مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

أولا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بجزء خاصية الملائمة

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول خاصية الملائمة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الملائمة

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
25	4.21	0.808
26	4.26	0.828
27	3.91	0.965
28	4.00	0.778

المتوسط الحسلبي والإنحراف المعياري الكليين	**4.09**	**0.677**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (23) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول خاصية الملائمة، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 4.095 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.20) والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع لخاصية الملائمة، كما نلاحظ أن الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 0.677، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هناك تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر جزء الملائمة تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (26) "تعرض المؤسسات معلومات محاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب"، بمتوسط حسابي 4.26، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,828.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (25) " تعرض المؤسسات معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الادارة في صياغة الخطط المستقبلية"، بمتوسط حسابي 4.21 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,808.
- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (28) " تحرص المؤسسات على عرض معلومات مفيدة تساعد مستخدميها على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات"، بمتوسط حسابي 4.00، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,778.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (27) " تحرص المؤسسات على تزويد مستخدمي المعلومات بمعلومات تساعدهم بالتنبؤ بالمركز المالي"، بمتوسط حسابي 3.91، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة

من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,965.

ثانيا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بجزء خاصية الموثوقية

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول خاصية الموثوقية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 24: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء الموثوقية

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
29	4.21	0.641
30	4.00	0.921
31	4.24	0.741
32	4.09	0.753
33	4.15	0.744
المتوسط الحسلبي والإنحراف المعيلري الكليين	**4.13**	**0.635**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (24) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول خاصية الموثوقية، من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 4.135 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقباس لكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.20) والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع لخاصية الموثوقية، كما نلاحظ أن الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 0.635، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هناك تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر جزء الموثوقية تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (31) " تعرض المؤسسات معلومات مالية تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الاخرى التي من المفروض انها تمثلها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية"، بمتوسط حسابي 4.24، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكرت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,741.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (29) " تحرص المؤسسات على عرض معلومات تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت فيها"، بمتوسط حسابي 4.21، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,641.
- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (33) " تعرض المؤسسات معلومات مالية لا تحتوي على أخطاء مرتكبة عند معالجتها"، بمتوسط حسابي 4.15، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,744.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (32) " تعرض المؤسسات معلومات مالية خالية من الأخطاء أو الحدف في وصف الاحداث الاقتصادية"، بمتوسط حسابي 4.09، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,753.
- تأتي في المرتبة الخامسة العبارة رقم (30) " تحرص المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد"، بمتوسط حسابي 4.00، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,921.

ثالثا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بجزء خاصية القابلية للفهم

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول خاصية القابلية للفهم كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 25: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات

جزء القابلية للفهم

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
34	4.15	0.744
35	4.03	0.717
36	3.41	1.017
37	4.12	0.729
38	3.79	1.122
المتوسط الحسلبي والإنحراف المعياري الكليين	**3.90**	**0.611**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (25) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول خاصية القابلية للفهم من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 3.90 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.20) والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع لخاصية الموثوقية، كما نلاحظ أن الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 0.611، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن هناك تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر جزء القابلية للفهم تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (34) " تحرص المؤسسات على تزويد الإدارة بمعلومات محاسبية واضحة خالية من التعقيد تساعد في اتخاذ القرار"، بمتوسط حسابي 4,15، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كمابلغ إنحرافها المعياري 0,744.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (37) " تحرص المؤسسات على تقديم معلومات محاسبية مبسطة قدر المستطاع"، بمتوسط حسابي 4,21، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس

لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,792.

- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (35) " تعرض المؤسسات في قوائمها المالية معلومات محاسبية سهلة الفهم"، بمتوسط حسابي 4,03، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,717.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (38) " تحرص المؤسسات على عرض معلومات محاسبية متعلقة بالعمليات والأحداث المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر الامكان"، بمتوسط حسابي 3,79، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,122.
- تأتي في المرتبة الخامسة العبارة رقم (36) " تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار مستوى محدود من المعرفة لمستخدمي المعلومات"، بمتوسط حسابي 3,41 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 1,019.

رابعا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بجزء خاصية القابلية للمقارنة

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول خاصية القابلية لمقارنة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 26: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات جزء القابلية للمقارنة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي
39	4.21	0.641
40	4.76	5.052
41	4.21	0.687
42	3.94	0.659
المتوسط الحسلبي والإنحراف المعياري الكليين	**4.27**	**1.443**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (26) أن النتائج التي تم التوصل إليها حول خاصية القابلية للمقارنة من خلال عرض المتوسط الحسابي الكلي لمدى موافقة أفراد العينة على الجزء ككل بلغت قيمة 4.27 من 05، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكرت الخماسي (من 4.20 إلى 5) والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" المقابل للمستوى المرتفع لخاصية الموثوقية، كما نلاحظ أن الإنحراف المعياري الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 1.443، وهو أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أنه لا يوجد تجانس في الإجابات بالنسبة لهذا الجزء.

ومن خلال الجدول يمكن ترتيب عناصر جزء القابلية لمقارنة تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى العبارة رقم (40) " تحرص المؤسسات عند عرضها للمعلومات أن تكون قابلة للمقارنة مع المؤسسات المشابهة"، بمتوسط حسابي 4,76، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 5,052.
- تأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (39) " تحرص المؤسسات عند عرض القوائم المالية بإجراء مقارنات بين أعمالها الحالية والسابقة "، بمتوسط حسابي 4,21، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة

من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,641.

- تأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (41) " تحرص المؤسسات على أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للمقارنة من أجل تقييم الاداء "، بمتوسط حسابي 4,21، وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذه العبارة، كما بلغ إنحرافها المعياري 0,687.
- تأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (42) " تحرص المؤسسات عند تفعيل خاصية القابلية للمقارنة بالإفصاح عن كافة الطرق والبدائل المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية "، بمتوسط حسابي 3,94، وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذه العبارة، كما بلغ وإنحرافها المعياري0,659 .

خامسا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالعلاقة بين أجزاء محور فعالية نظام المعلومات المحاسبي

يتم هذا من خلال تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الخاص بفعالية نظام المعلومات المحاسبي وأجزائه، وهذا عن طريق حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأجزاء محور فعالية نظام المعلومات المحاسبي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 27: المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الإجمالي لمحور فعالية نظام المعلومات المحاسبي

الأجزاء	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الملائمة	4.095	0.677
الموثوقية	4.135	0.635
القابلية للفهم	3.90	0.611
القابلية للمقارنة	4.27	1.443
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري	**4.092**	**0.499**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتSPSS .

من خلال الجدول رقم (27) تبين أن نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسات ذو كفاءة عالية، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع الفقرات الموجودة في محور فعالية نظام المعلومات المحاسبي (4.092) ويقع هدا المتوسط ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي (3.40 إلى 4.20) وتشير هذه الفئة الى الخيار "موافق" الدي يعبر عن المستوى المرتفع لفعالية نظام المعلومات المحاسبي.

ويمكن من خلال هذا الجدول ترتيب عناصر نظام المعلومات المحاسبي تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة كما يلي:

- تأتي في المرتبة الأولى "خاصية القابلية للمقارنة " بمتوسط حسابي 4,27 وإنحراف معياري قدره 1,443. وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على هذا الجزء.
- تأتي في المرتبة الثانية خاصية الموثوقية " بمتوسط حسابي 4,135 وإنحراف معياري قدره 0,635. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذا الجزء.
- تأتي في المرتبة الثالثة "خاصية الملائمة" بمتوسط حسابي 4,095 وإنحراف معياري قدره 0,677. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذا الجزء.
- تأتي في المرتبة الرابعة "خاصية القابيلة للفهم " بمتوسط حسابي3,90 وإنحراف معياري قدره 0,611. وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق "، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على هذا الجزء.

المطلب الرابع: إختبار الفرضيات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إختبار مدى نفي أو ثباث فرضيات الدراسة ، وهذا ما تظهر النتائج المتعلقة بالإجراءات التنظيمية و الإدارية، إجراءات العمل المحاسبي والإجراءات العامة، ومدى تأثيرها على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

أولا: إختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية على أنه:"تؤثر الإجراءات التنظيمية والإدارية للرقابة الداخلية بدرجة كبيرة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي ".

لإختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل التحديد لمعرفة درجة التأثير وكذا معرفة الأثر من عدمه. وفيما يخص معامل التحديد فكان بالشكل التالي:

الجدول رقم 28: مجالات قياس قوة الإرتباط و حجم التأثير

	معامل الإرتباط	
	إيجابي	**سلبي**
ضعيف	من (0.1) إلى (0.3)	من (0.1−) إلى (0.3)
متوسط	من (0.31) إلى (0.69)	من (0.31−) إلى(0.69−)
كبير	من (0.70) إلى (0.99)	من (0.70−) إلى (0.99−)
القوة التفسيرية (حجم التأثير)		
ضعيف	أقل من 10	
متوسط	بين 10 و 50	
كبير	أكبر من 50	

المصدر: عيسى نجيمي، **دور إدارة الموارد البشرية في إحداث التغيير الإستراتيجي في المؤسسة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة البليدة 2، 2016، ص 583.

أما فيما يخص نتائج إختبار الفرضية الأولى فسنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 29: نتائج إختبار الفرضية الأولى

الفرضية	R معامل الإرتباط	R^2 معامل التحديد
الفرضية الأولى	0.189	0.036

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة و مخرجات spss

لقد تم إستخدام إختبار الإنحدار البسيط لحساب العلاقة بين الإجراءات التنظيمية والإدارية للرقابة الداخلية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط بلغت (0.189) وهي علاقة طردية تعتبر ضعيفة، وبلغت نسبة التباين الذي تفسره الإجراءات التنظيمية والإدارية للرقابة الداخلية (المتغير المستقل) من تباين فعالية نظام المعلومات المحاسبي (المتغير التابع) (3.60%) وهي نسبة تعتبر ضعيفة. مما يعني أن 3.6% من فعالية نظام المعلومات المحاسبي يعود إلى توفر الإجراءات التنظيمية والإدارية للرقابة الداخلية، والباقي 96.4% من التغير يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج ضمن دراستنا، وهذا يعني أن الإجراءات التنظيمية والإدارية تؤثر بدرجة ضعيفة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

وهذه النتيجة لا تتفق مع ما جاء في الجانب النظري، تحديدا في المطلب الخاص بإجراءات وأدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث من المفروض أن المؤسسات تعمل على وضع إجراءات تنظيمية وإدارية لأنظمتها الرقابية والتي لها دور رئيسي في تحديد كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا: إختبار الفرضية الثانية

جاء نص الفرضية الثانية كالتالي: " تؤثر إجراءات العمل المحاسبي للرقابة الداخلية بدرجة كبيرة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي"

والجدول التالي يوضح نتائج إختبار الفرضية الثانية.

الجدول رقم 30: نتائج إختبار الفرضية الثانية

الفرضية	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2
الفرضية الثانية	0.379	0.143

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة و مخرجات spss

لقد تم إستخدام إختبار الإنحدار البسيط لحساب العلاقة بين إجراءات العمل المحاسبي للرقابة الداخلية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط بلغت (0.378) وهي علاقة طردية تعتبر متوسطة، وبلغت نسبة التباين الذي تفسره إجراءات العمل المحاسبي للرقابة الداخلية (المتغير المستقل) من تباين فعالية نظام المعلومات المحاسبي (المتغير التابع) (14.3%) وهي نسبة تعتبر متوسطة. مما يعني أن 14.3% من فعالية نظام المعلومات المحاسبي يعود إلى توفر إجراءات العمل المحاسبي للرقابة الداخلية، والباقي 85.7% من التغير يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج ضمن دراستنا، وهذا يعني أن إجراءات العمل المحاسبي تؤثر بدرجة متوسطة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية .

وهذه النتيجة لا تتفق مع ما جاء في الجانب النظري، تحديدا في المطلب الخاص بإجراءات وأدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث من المفروض أن المؤسسات تعمل على وضع إجراءات محاسبية لأنظمتها الرقابية والتي لها دور رئيسي في تحديد كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: إختبار الفرضية الثالثة

جاء نص الفرضية الثالثة كما يلي: "تؤثر الإجراءات العامة للرقابة الداخلية بدرجة كبيرة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي"

والجدول التالي يوضح نتائج إختبار الفرضية الثالثة.

الجدول رقم 31: نتائج إختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	R معامل الإرتباط	R^2 معامل التحديد
الفرضية الثالثة	0.280	0.079

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة و مخرجات spss

لقد تم إستخدام إختبار الإنحدار البسيط لحساب العلاقة بين الإجراءات العامة للرقابة الداخلية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط بلغت (0.280) وهي علاقة طردية تعتبر ضعيفة، وبلغت نسبة التباين الذي تفسره الإجراءات العامة للرقابة الداخلية (المتغير المستقل) من تباين فعالية نظام المعلومات المحاسبي (المتغير التابع) (7.90%) وهي نسبة تعتبر ضعيفة. مما يعني أن 7.9% من فعالية نظام المعلومات المحاسبي يعود إلى توفر الإجراءات العامة للرقابة الداخلية، والباقي 92.1% من التغير يعود إلى إجراءات عوامل لم تدرج ضمن دراستنا، وهذا يعني أن إجراءات العمل المحاسبي تؤثر بدرجة ضعيفة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

وهذه النتيجة لا تتفق مع ما جاء في الجانب النظري، تحديدا في المطلب الخاص بإجراءات وأدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث من المفروض أن المؤسسات تعمل على وضع إجراءات محاسبية لأنظمتها الرقابية والتي لها دور رئيسي في تحديد كفاءة نظام الرقابة الداخلية

خلاصة

من خلال هذا الفصل قمنا بإختبار فرضيات الدراسة في الجانب التطبيقي، وهذا بعد عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمحاور الإستبانة، والتي وزعت على عينة من ذوي العلاقة بمجال المحاسبة والتدقيق للإضطلاع على أرائهم إتجاه إجراءات الأنظمة الرقابية الموجودة في المؤسسة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي.

حيث خصصت هذه الدراسة الميدانية للتعرف على مدى تأثير هذه الإجراءات المطبقة داخل المؤسسات على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وكذا معرفة كفاءة هذه الأنظمة، حيث خلصنا الى أنه هناك تأثير ضعيف إلى متوسط لهذه الإجراءات على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي جعلتنا ندرك أهمية لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، حيث وجود هذا الأخير يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها، ويتوقف ذلك على المعلومات المحاسبية الممكنة و المناسبة التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي لتحسين عمليات إتخاد القرار.

وفي هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى إبراز أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي حيث توصلنا إلى أن أغلب المؤسسات لا تأخد بعين الإعتبار الإجراءات التي تضمن للإدارة تحقيق أهدافها بالرغم من أنها جد ضرورية لتحقيق هذه الكفاءة.

وفي الأخير سمحت لنا هذه الدراسة بشقيها النظري و الميداني، من الوصول إلى نتائج تؤكد أو تنفي الفرضيات المقترحة، كما تم تقديم جملة من الإقتراحات المرتبطة بالنتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، والتي نستعرضها كالتالي:

أولا: النتائج النظرية

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- يساعد نظام الرقابة الداخلية على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بضمان التزام الموظفين بالإجراءات الرقابية؛
- لكفاءة المدقق الداخلي والخارجي دور في تحسين نظام الرقابة الداخلية لأن الخبرة والمؤهلات العلمية والتدريب المستمر في مجال العمل يساعد المدقق على تمييز مؤشرات الغش والتلاعبات واكتشاف أوجه القصور في النظام داخل المؤسسة والعمل على تحسينه؛
- يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تجميع البيانات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة، ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها، ثم توليد ما يتلاءم واحتياجات الإدارة من معلومات لاتخاذ القرارات المختلفة؛
- ضرورة قيام المؤسسة بمتابعة وتطوير نظم المعلومات المحاسبي بشكل عام وجودة المعلومات المحاسبية بشكل خاص؛
- ضرورة العمل على مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة سواء كانت هذه الأطراف داخلية

أو خارجية، للحصول على معلومات محاسبية موثوقة أي تعمل على التحقق من صدق وصحة المعلومات والبيانات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة؛

- إن مراجعة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي سيؤدي إلى الرفع في مستوى الأداء لدى المدقق الداخلي والخارجي، وهذا ما يؤدي إلى جودة ونزاهة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يزيد من ثقة واطمئنان مستخدمي المعلومات بهذه القوائم المالية؛
- إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى الأجهزة الرقابية؛
- كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات مناسبة ذات جودة؛

ثانيا: النتائج التطبيقية

خلصنا في الجانب التطبيقي على النتائج الآتية:

- هناك وعي بأهمية وجود نظام رقابة داخلي كفء، وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي الخاص بمدى توفر كفاءة نظام الرقابة الداخلية(3.90) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق".
- هناك تطبيق لإجراءات العمل المحاسبي أكثر من الإجراءات التنظيمية والإدارية وكذا الإجراءات العامة، وهذا ما بينته نتائج حساب المتوسط الحسابي الكلي لجميع العبارات الموجودة فيها، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجراءات العمل المحاسبي (4.02)، بينما بلغ المتوسط الحسابي الكلي للإجراءات التنظيمية والإدارية (3.89) أما المتوسط الحسابي للإجراءات العامة (3.76).
- هناك وعي بأهمية وجود نظام نظام معلومات محاسبي فعال، و ذلك من خلال النتائج المتوصل إليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي الخاص بمدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي (4.092) وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكرت الخماسي التي تشير إلى الخيار "موافق".
- يتوفر نظام المعلومات المحاسبي على خاصية القابلية للمقارنة أكثر من خاصية الموثوقية وخاصية الملائمة وكذا خاصية القابلية للفهم، وهذا ما بينته نتائج حساب المتوسط الحسابي الكلي لجميع العبارات الموجودة فيها، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لخاصية القابلية للمقارنة(4.27) بينما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لخاصية الموثوقية(4.135) أما المتوسط الحسابي لخاصية الملائمة(4.095) وبلغ المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للفهم(3.90).

- توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ضعيف للإجراءات التنظيمية و الإدارية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما بينه معامل التحديد R^2 الذي بلغ 3.6%.
- توصلت الدراسة أن هناك تأثير متوسط لإجراءات العمل المحاسبي على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما بينه معامل التحيد R^2 الذي بلغ 14.3%.
- توصلت الدراسة أن هناك تأثير متوسط للإجراءات العامة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما بينه معامل التحيد R^2 الذي بلغ 7.9%.

الإقتراحات :

في ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- الأخد بعين الإعتبار أهمية نظام الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي، وإختيار الموظفين والمسيرين ممن تتوافر فيهم الكفاءة والمهارة والنزاهة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسات.
- ضرورة العمل على وضع إجراءات تنظيمية وإدارية صارمة تساعد على تعزيز مكانة المؤسسات وظبط الجهاز الإداري.
- العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات وإلتزامها بالإجراءات المحاسبية الموضوعة والإعتماد على المعايير المتعارف عليها بهدف ضبط الإنحرافات الناتجة عن المعالجة المحاسبية.
- ضرورة العمل على تقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل الرقابة الداخلية في المؤسسة .
- العمل على إعطاء صورة واضحة حول توفير وتقديم المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية وتتمتع بالمصداقية والتي تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ومدى سلامتها لإتخاد القرارات المختلفة.

أفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، وبحكم إتساعه و تشعبه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه، لهذا يمكن إقتراح المواضيع التالية:

- فعالية نظام الراقبة الداخلية في البنوك.

- فعالية نظام المعلومات المحاسبي وأثره على القرارات المالية.

- أثر نظام الرقابة على تقييم الآداء المالي في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- المراجع بالعربية:

أ- الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى ، دار المناهج، الأردن، 2007.
2. أمسين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية،
3. جميل أحمد توفيق، **مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
4. حازم هاشم الالوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003
5. حسين القاضي وحسين دحلوح ، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1992.
6. حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة** ، الطبعة الأولى، الشروق للدعاية والإعلان، الأردن، 1999.
7. خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل، الأردن، 1998.
8. خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق، الأردن، الأردن، 2006.
9. زين يونس وعداوي مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2011.
10. سليمان مصطفى الدلاهمة، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية** ، الدار الجامعية، مصر 2000.
12. السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
13. صلاح ميلود خلاط وآخرون، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق**، الطبعة الأولى الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 2007.

14. طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها** الدار الجامعية، مصر، 2008.

15. عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية**، دار النهضة العربية لبنان، 2004.

16. عبد الفتاح صحن وعبد الوهاب نصر وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

17. عبد الوهاب نصر، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر 2006.

18. عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2003.

19. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.

20. فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار أحمد للنشر والتوزيع الأردن ، 2004.

21. قاسم محمد وآخرون، **الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات وحدة الحدباء للطباعة والنشر** العراق، 2003.

22. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظام المعلومات المحاسبية**، المكتب الجامعي الحديث مصر 2007.

23. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر الأردن، 2009.

24. محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق لحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

25. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية مصر، 2006.

26. محمد يوسف الحناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2008.

27. مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة عن الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار

البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.

28. نضال محمود الرمحي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

29. نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعلومات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

30. هاشم أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر 2000.

31. هاشم عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع مصر، 2000.

ب- المقالات:

1. تامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد4، العراق، 2010.

2. خالد أمين عبد الله وخالد قطناني، **البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعبية نظم المعلومات المحاسبية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العددالأول، 2007.

3. شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد05، العدد04، جامعة الأردن، 2009.

ج- المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ابتسام حافي راسو ووردة كاهي، **دور الرقابة الداخلية فغي جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2015.

2. إدمون طارق إدمون، **مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة**، رسالة ماجستير في المحاسبة، العراق، 2010

3. أعمر عزاوي وبوزيد سايح، **مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

4. أكرم الشادلي، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة

.2013

5. بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشات الأعمال الفلسطينية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2006.
6. بلال برابح، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2015.
7. حنان سلامنية وروندة بومغادية، **دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة جيجل، 2015.
8. خيرة رحو، **دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة التدقيق والمراقبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.
9. زكريا قلالة، **دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
10. زينب بوقابة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة المعمل الجزائري للمصبرات– NCA Ruiba–** ، رسالة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة ، تخصص محاسبة، وتدقيق، جامعة الجزائر3.
11. سارة بن عثمان، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود 2013**– مذكرة ماستر في علوم التسيير غير منشورة ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
12. سعيد يوسف حسن كلاب، **واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الاسلامية، 2004.
13. عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية**، بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، 2007.

14. عيسى نجيمي، **دور إدارة الموارد البشرية في إحداث التغيير الاستراتيجي بالمؤسسة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة 2، 2016

15. غاشوش عايدة ولقصير مريم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة ، تخصص محاسبة ومالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

16. نجاة بوعمر وعزيزة سيدهم، **دور المراجع الداخلي في تقييم نظام الرقابة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2015.

17. هارون كريبش و حمزة غزلان، **مساهمة المراجعة الخارجية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014.

د- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، ، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** ، المتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي:7- 6 ماي2012.

2- أعمر عزاوي وبوزيد سايح، **دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية**، ملتقى حول الإصلاح االمحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2015.

و- المواقع الإلكترونية:

1- محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الأيزو 9001،**

www.univ-chlef-dz/uhbc/seminaires-2010/seménaires-skikda-mohamedfellage.pdf 17:29 m le 06/05/2016.

2- محمد أحمد إبراهيم خليل ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية –دراسة نظرية تطبيقية –**

www.kamtakji.com/governance,14:01m le 24/03/2016.

3- عبد الرزاق قاسم الشحادة وسعد محمد العاصي، **إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات**

المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة حلب.
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/02/bbbb.pdf 2016/05/14 على الساعة 01:05.

4- محمد عبد الله العزاوي وصفاء أحمد العاني، **التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11301 2016/05/14 الساعة 01:15.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Lionel.c GERARD.N :**Audit et control internet aspects financiers** .operations- strategique.4eme edition :Dolloze:Paris 1992.p:41.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل: القطب الجامعي – تاسوست–

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

إستمارة بحث حول:

أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي

في اطار التحضير لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص " **محاسبة وإدارة مالية**" و سعيا منا لجمع معلومات تخدم الموضوع قمنا بتصميم هذه الاستمارة التي تتعلق بالجانب التطبيقي لدراستنا، وعليه نرجوا ان تتفضلوا بالإجابة عن هذه الاسئلة بجدية وموضوعية، علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض علمية ولكم منا جزيل الشكر و التقدير و الإحترام.

من إعداد الطالبتين:

شافية بولغب

سارة عميور

تحت إشراف الأستاذ

نجيمي عيسى

السنة الجامعية: 2015–2016

المحور الخاص بالخصائص الشخصية و الوظيفية:

نرجو منكم الإجابة بوضع (x) في الخانة المناسبة :

1 – العمر:
- أقل من 30 سنة ☐
- من 30 إلى 40 سنة ☐
- من 40 إلى 50 سنة ☐
- أكثر من 50 سنة ☐

2 – الوظيفة:
- محاسب ☐
- مدقـق داخلي ☐
- محافظ حسابات ☐
- خبير محاسبي ☐
- مدير مالي ☐

3- الخبرة المهنية :
- أقل من 5 سنوات ☐
- من 5 إلى 10 سنوات ☐
- من 10 إلى 15 سنة ☐
- أكثر من 15 سنة ☐

4– المؤهل العلمي:
- ليسانس ☐
- ماجستير ☐
- ماستر ☐
- دكتوراه ☐
- شهادة مهنية ☐

المحور الأول: مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية

الجزء الأول: مدى توفر الإجراءات التنظيمية و الإدارية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تحرص المؤسسات على تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.					
02	تحرص المؤسسات على توزيع الواجبات بين الموظفين.					
03	تحرص المؤسسات على ضمان رقابة على كل الموظفين داخلها .					
04	تحرص المؤسسات على توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال.					
05	تحرص المؤسسات على تقسيم العمل بين الادارات والموظفين والفصل بين الوظائف المختلفة .					
06	تحرص المؤسسات على تنظيم الاقسام بحيث يجتمع الموظفين الذين يقومون بعمل في حجرة واحدة .					
07	تحرص المؤسسات على إعطاء تعليمات صريحة للموظفين للاثبات لما قامو به.					
08	تحرص المؤسسات على إيجاد روتين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل.					
09	تحرص المؤسسات على وضع إجراءات حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل.					
10	تحرص المؤسسات على وضع اجراءات معينة لانتقاء العاملين.					
11	تحرص المؤسسات على ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة.					

الجزء الثاني : مدى توفر اجراءات العمل المحاسبي

12	تحرص المؤسسات على اصدار تعليمات لاثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والاحتيال.					
13	تحرص المؤسسات على اصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين.					
14	تحرص المؤسسات على عدم إشراك أي موظف في مراجعة عمل قام به.					
15	تحرص المؤسسات على استعمال الآلات المحاسبية لتسهيل الضبط الحسابي.					
16	تحرص المؤسسات على استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري.					
17	تحرص المؤسسات على إجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات.					
18	تحرص المؤسسات على القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الارصدة الدفترية.					

الجزء الثالث: مدى توفر الاجراءات العامة

19	تحرص المؤسسات على التأمين على ممتلكاتها ضد جميع الأخطار.					
20	تحرص المؤسسات على التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية .					
21	تحرص المؤسسات على وضع نظام وقائي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.					
22	تحرص المؤسسات على استخدام وسائل الرقابة المزدوجة .					

23	تحرص المؤسسات على استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول .					
24	تحرص المؤسسات على استخدام وسيلة الرقابة الحدية بجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤولية.					

المحور الثاني: فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

الجزء الأول: الملائمة

25	تعرض المؤسسات معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الادارة في صياغة الخطط المستقبلية.					
26	تعرض المؤسسات معلومات محاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب.					
27	تحرص المؤسسات على تزويد مستخدمي المعلومات بمعلومات تساعدهم بالتنبؤ بالمركز المالي .					
28	تحرص المؤسسات على عرض معلومات مفيدة تساعد مستخدميها على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات.					

الجزء الثاني: الموثوقية

29	تحرص المؤسسات على عرض معلومات تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت فيها .					
30	تحرص المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد.					
31	تعرض المؤسسات معلومات مالية تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الاخرى التي من المفروض انها تمثلها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية .					
32	تعرض المؤسسات معلومات مالية خالية من الاخطاء أو الحدف في وصف الاحداث الاقتصادية					
33	تعرض المؤسسات معلومات مالية لا تحتوي على اخطاء مرتكبة عند معالجتها.					

الجزء الثالث: القابلية للفهم

34	تحرص المؤسسات على تزويد الإدارة بمعلومات محاسبية واضحة خالية من التعقيد تساعد في اتخاذ القرار.					
35	تعرض المؤسسات في قوائمها المالية معلومات محاسبية سهلة الفهم.					
36	تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار مستوى محدود من المعرفة لمستخدمي المعلومات.					
37	تحرص المؤسسات على تقديم معلومات محاسبية مبسطة قدر المستطاع.					
38	تحرص المؤسسات على عرض معلومات محاسبية متعلقة بالعمليات والأحداث المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر الامكان.					

الجزء الرابع: القابلية للمقارنة

39	تحرص المؤسسات عند عرض القوائم المالية بإجراء مقارنات بين أعمالها الحالية والسابقة.					
40	تحرص المؤسسات عند عرضها للمعلومات أن تكون قابلة للمقارنة مع المؤسسات المشابهة.					
41	تحرص المؤسسات على أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للمقارنة من أجل تقييم الاداء.					
42	تحرص المؤسسات عند تفعيل خاصية القابلية للمقارنة بالإفصاح عن كافة الطرق والبدائل المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية.					

صدق أداة الدراسة

Corrélations

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12
Q1	Corrélation de Pearson	1	,554**	,168	,370*	,503**	,222	,038	,065	-,022	-,071	,144	,018
	Sig. (bilatérale)		,001	,342	,031	,002	,207	,829	,714	,901	,690	,417	,920
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q2	Corrélation de Pearson	,554**	1	,449**	,433*	,267	,151	,119	,328	,106	,038	,170	,133
	Sig. (bilatérale)	,001		,008	,010	,126	,395	,504	,058	,551	,832	,335	,455
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q3	Corrélation de Pearson	,168	,449**	1	,655**	,303	,145	-,045	,270	,378*	,034	,092	,398*
	Sig. (bilatérale)	,342	,008		,000	,082	,412	,802	,122	,027	,848	,606	,020
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q4	Corrélation de Pearson	,370*	,433*	,655**	1	,512**	,183	-,033	,163	,408*	,102	-,081	,428*
	Sig. (bilatérale)	,031	,010	,000		,002	,301	,855	,357	,017	,567	,649	,012
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q5	Corrélation de Pearson	,503**	,267	,303	,512**	1	,502**	,218	,437**	,302	-,008	,314	,053
	Sig. (bilatérale)	,002	,126	,082	,002		,003	,215	,010	,082	,962	,070	,766
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q6	Corrélation de Pearson	,222	,151	,145	,183	,502**	1	,455**	,417*	,314	,059	,289	-,115
	Sig. (bilatérale)	,207	,395	,412	,301	,003		,007	,014	,071	,741	,097	,518
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q7	Corrélation de Pearson	,038	,119	-,045	-,033	,218	,455**	1	,632**	,309	,286	,325	-,076
	Sig. (bilatérale)	,829	,504	,802	,855	,215	,007		,000	,075	,101	,061	,668
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q8	Corrélation de Pearson	,065	,328	,270	,163	,437**	,417*	,632**	1	,470**	,412*	,360*	,011
	Sig. (bilatérale)	,714	,058	,122	,357	,010	,014	,000		,005	,016	,036	,951
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q9	Corrélation de	-,022	,106	,378*	,408*	,302	,314	,309	,470**	1	,585**	-,116	,047

	Pearson												
	Sig. (bilatérale)	,901	,551	,027	,017	,082	,071	,075	,005		,000	,515	,791
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q10	Corrélation de Pearson	-,071	,038	,034	,102	-,008	,059	,286	,412*	,585**	1	,108	,100
	Sig. (bilatérale)	,690	,832	,848	,567	,962	,741	,101	,016	,000		,542	,572
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q11	Corrélation de Pearson	,144	,170	,092	-,081	,314	,289	,325	,360*	-,116	,108	1	,150
	Sig. (bilatérale)	,417	,335	,606	,649	,070	,097	,061	,036	,515	,542		,396
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q12	Corrélation de Pearson	,018	,133	,398*	,428*	,053	-,115	-,076	,011	,047	,100	,150	1
	Sig. (bilatérale)	,920	,455	,020	,012	,766	,518	,668	,951	,791	,572	,396	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q13	Corrélation de Pearson	,364*	,351*	,327	,421*	,173	,063	,000	,150	,104	,343*	,097	,415*
	Sig. (bilatérale)	,034	,042	,059	,013	,327	,722	1,000	,396	,560	,047	,584	,015
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q14	Corrélation de Pearson	,144	-,015	-,095	,005	,060	,224	,276	-,020	,031	,011	,004	,287
	Sig. (bilatérale)	,417	,933	,593	,976	,737	,203	,114	,910	,862	,953	,981	,100
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q15	Corrélation de Pearson	,062	,110	,173	,322	-,002	-,033	,061	,082	-,116	,086	,135	,511**
	Sig. (bilatérale)	,727	,535	,327	,063	,989	,855	,730	,644	,515	,629	,445	,002
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q16	Corrélation de Pearson	-,065	-,115	-,007	-,081	-,019	-,101	,027	,165	-,173	,165	,411*	,110
	Sig. (bilatérale)	,715	,516	,967	,648	,917	,570	,881	,350	,329	,352	,016	,534
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q17	Corrélation de Pearson	-,049	-,060	,035	,088	-,003	-,288	,004	,193	,051	,198	,025	,215
	Sig. (bilatérale)	,781	,736	,845	,620	,988	,098	,983	,274	,775	,261	,887	,222
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q18	Corrélation de Pearson	-,040	-,170	,030	,124	-,134	-,108	-,009	,001	,267	,315	-,167	,299
	Sig. (bilatérale)	,823	,337	,866	,486	,450	,545	,960	,997	,127	,070	,344	,085
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q19	Corrélation de Pearson	,213	,238	,024	,099	,095	,141	,608**	,506**	,532**	,484**	,108	,051

	Sig. (bilatérale)	,226	,175	,893	,579	,592	,426	,000	,002	,001	,004	,542	,773
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q20	Corrélation de Pearson	-,162	,057	,041	-,075	,079	,325	,463*	,320	,392*	,499**	,294	-,011
	Sig. (bilatérale)	,359	,751	,819	,673	,658	,061	,006	,065	,022	,003	,092	,952
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q21	Corrélation de Pearson	,074	,293	,158	,054	,140	,450**	,602**	,571**	,473**	,515**	,257	,027
	Sig. (bilatérale)	,679	,092	,371	,762	,430	,008	,000	,000	,005	,002	,142	,879
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q22	Corrélation de Pearson	,386*	,334	,145	,132	,446**	,361*	,519**	,364*	,144	,068	,425*	,227
	Sig. (bilatérale)	,024	,054	,413	,458	,008	,036	,002	,034	,416	,701	,012	,197
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q23	Corrélation de Pearson	,293	,238	,266	,262	,169	,222	,401*	,287	,287	,153	-,077	,076
	Sig. (bilatérale)	,093	,175	,129	,134	,339	,206	,019	,100	,100	,387	,664	,669
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q24	Corrélation de Pearson	,128	,156	,446**	,300	,383*	,440**	,304	,510**	,381*	,203	,083	,101
	Sig. (bilatérale)	,469	,380	,008	,085	,025	,009	,081	,002	,026	,248	,641	,570
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
نظام_الرقابة_الداخلية	Corrélation de Pearson	,353*	,406*	,449**	,484**	,510**	,503**	,585**	,672**	,573**	,520**	,381*	,372*
	Sig. (bilatérale)	,041	,017	,008	,004	,002	,002	,000	,000	,000	,002	,026	,030
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34

Corrélations

		Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22	Q23
Q1	Corrélation de Pearson	,364*	,144	,062	-,065	-,049	-,040	,213	-,162	,074	,386*	,293
	Sig. (bilatérale)	,034	,417	,727	,715	,781	,823	,226	,359	,679	,024	,093
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q2	Corrélation de Pearson	,351*	-,015	,110	-,115	-,060	-,170	,238	,057	,293	,334	,238
	Sig. (bilatérale)	,042	,933	,535	,516	,736	,337	,175	,751	,092	,054	,175
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q3	Corrélation de Pearson	,327	-,095	,173	-,007	,035	,030	,024	,041	,158	,145	,266
	Sig. (bilatérale)	,059	,593	,327	,967	,845	,866	,893	,819	,371	,413	,129
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34

Q4	Corrélation de Pearson	,421*	,005	,322	-,081	,088	,124	,099	-,075	,054	,132	,262
	Sig. (bilatérale)	,013	,976	,063	,648	,620	,486	,579	,673	,762	,458	,134
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q5	Corrélation de Pearson	,173	,060	-,002	-,019	-,003	-,134	,095	,079	,140	,446*	,169
	Sig. (bilatérale)	,327	,737	,989	,917	,988	,450	,592	,658	,430	,008	,339
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q6	Corrélation de Pearson	,063	,224	-,033	-,101	-,288	-,108	,141	,325	,450**	,361*	,222
	Sig. (bilatérale)	,722	,203	,855	,570	,098	,545	,426	,061	,008	,036	,206
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q7	Corrélation de Pearson	,000	,276	,061	,027	,004	-,009	,608**	,463**	,602**	,519**	,401*
	Sig. (bilatérale)	1,000	,114	,730	,881	,983	,960	,000	,006	,000	,002	,019
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q8	Corrélation de Pearson	,150	-,020	,082	,165	,193	,001	,506**	,320	,571**	,364*	,287
	Sig. (bilatérale)	,396	,910	,644	,350	,274	,997	,002	,065	,000	,034	,100
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q9	Corrélation de Pearson	,104	,031	-,116	-,173	,051	,267	,532**	,392*	,473**	,144	,287
	Sig. (bilatérale)	,560	,862	,515	,329	,775	,127	,001	,022	,005	,416	,100
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q10	Corrélation de Pearson	,343*	,011	,086	,165	,198	,315	,484**	,499**	,515**	,068	,153
	Sig. (bilatérale)	,047	,953	,629	,352	,261	,070	,004	,003	,002	,701	,387
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q11	Corrélation de Pearson	,097	,004	,135	,411*	,025	-,167	,108	,294	,257	,425*	-,077
	Sig. (bilatérale)	,584	,981	,445	,016	,887	,344	,542	,092	,142	,012	,664
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q12	Corrélation de Pearson	,415*	,287	,511**	,110	,215	,299	,051	-,011	,027	,227	,076
	Sig. (bilatérale)	,015	,100	,002	,534	,222	,085	,773	,952	,879	,197	,669
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q13	Corrélation de Pearson	1	,212	,387*	,202	,220	,197	,207	,000	,237	,138	,108
	Sig. (bilatérale)		,229	,024	,251	,211	,265	,239	1,000	,177	,435	,545
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q14	Corrélation de Pearson	,212	1	,019	-,258	,141	,237	,395*	,168	,362*	,350*	,206

	Sig. (bilatérale)	,229		,917	,140	,427	,177	,021	,343	,036	,043	,243
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q15	Corrélation de Pearson	,387*	,019	1	,073	,049	-,063	,003	-,049	-,089	-,028	,071
	Sig. (bilatérale)	,024	,917		,683	,784	,722	,987	,782	,616	,873	,689
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q16	Corrélation de Pearson	,202	-,258	,073	1	,550**	-,019	-,104	-,113	-,075	,226	-,096
	Sig. (bilatérale)	,251	,140	,683		,001	,915	,559	,525	,674	,199	,589
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q17	Corrélation de Pearson	,220	,141	,049	,550**	1	,410*	,058	-,215	,055	,151	,033
	Sig. (bilatérale)	,211	,427	,784	,001		,016	,745	,222	,757	,395	,851
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q18	Corrélation de Pearson	,197	,237	-,063	-,019	,410*	1	,230	,038	,286	,074	,492**
	Sig. (bilatérale)	,265	,177	,722	,915	,016		,190	,833	,101	,677	,003
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q19	Corrélation de Pearson	,207	,395*	,003	-,104	,058	,230	1	,430*	,677**	,362*	,422*
	Sig. (bilatérale)	,239	,021	,987	,559	,745	,190		,011	,000	,035	,013
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q20	Corrélation de Pearson	,000	,168	-,049	-,113	-,215	,038	,430*	1	,623**	,211	,200
	Sig. (bilatérale)	1,000	,343	,782	,525	,222	,833	,011		,000	,232	,256
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q21	Corrélation de Pearson	,237	,362*	-,089	-,075	,055	,286	,677**	,623**	1	,410*	,385*
	Sig. (bilatérale)	,177	,036	,616	,674	,757	,101	,000	,000		,016	,025
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q22	Corrélation de Pearson	,138	,350*	-,028	,226	,151	,074	,362*	,211	,410*	1	,520**
	Sig. (bilatérale)	,435	,043	,873	,199	,395	,677	,035	,232	,016		,002
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q23	Corrélation de Pearson	,108	,206	,071	-,096	,033	,492**	,422*	,200	,385*	,520**	1
	Sig. (bilatérale)	,545	,243	,689	,589	,851	,003	,013	,256	,025	,002	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
Q24	Corrélation de Pearson	,095	,170	,094	,046	,107	,267	,229	,197	,375*	,532**	,712**

	Sig. (bilatérale)	,592	,337	,595	,796	,546	,126	,194	,264	,029	,001	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
نظام_الرقابة_الداخلية	Corrélation de Pearson	,485*	,375*	,214	,113	,230	,346*	,634**	,466**	,724**	,648**	,591**
	Sig. (bilatérale)	,004	,029	,223	,525	,191	,045	,000	,006	,000	,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34

Corrélations

		Q24	نظام_الرقابة_الداخلية
Q1	Corrélation de Pearson	,128	,353*
	Sig. (bilatérale)	,469	,041
	N	34	34
Q2	Corrélation de Pearson	,156	,406*
	Sig. (bilatérale)	,380	,017
	N	34	34
Q3	Corrélation de Pearson	,446**	,449**
	Sig. (bilatérale)	,008	,008
	N	34	34
Q4	Corrélation de Pearson	,300	,484**
	Sig. (bilatérale)	,085	,004
	N	34	34
Q5	Corrélation de Pearson	,383*	,510**
	Sig. (bilatérale)	,025	,002
	N	34	34
Q6	Corrélation de Pearson	,440**	,503**
	Sig. (bilatérale)	,009	,002
	N	34	34
Q7	Corrélation de Pearson	,304	,585**
	Sig. (bilatérale)	,081	,000
	N	34	34
Q8	Corrélation de Pearson	,510**	,672**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000
	N	34	34
Q9	Corrélation de Pearson	,381*	,573**
	Sig. (bilatérale)	,026	,000
	N	34	34

Q10	Corrélation de Pearson	,203	,520**
	Sig. (bilatérale)	,248	,002
	N	34	34
Q11	Corrélation de Pearson	,083	,381*
	Sig. (bilatérale)	,641	,026
	N	34	34
Q12	Corrélation de Pearson	,101	,372*
	Sig. (bilatérale)	,570	,030
	N	34	34
Q13	Corrélation de Pearson	,095	,485**
	Sig. (bilatérale)	,592	,004
	N	34	34
Q14	Corrélation de Pearson	,170	,375*
	Sig. (bilatérale)	,337	,029
	N	34	34
Q15	Corrélation de Pearson	,094	,214
	Sig. (bilatérale)	,595	,223
	N	34	34
Q16	Corrélation de Pearson	,046	,113
	Sig. (bilatérale)	,796	,525
	N	34	34
Q17	Corrélation de Pearson	,107	,230
	Sig. (bilatérale)	,546	,191
	N	34	34
Q18	Corrélation de Pearson	,267	,346*
	Sig. (bilatérale)	,126	,045
	N	34	34
Q19	Corrélation de Pearson	,229	,634**
	Sig. (bilatérale)	,194	,000
	N	34	34
Q20	Corrélation de Pearson	,197	,466**
	Sig. (bilatérale)	,264	,006
	N	34	34
Q21	Corrélation de Pearson	,375*	,724**
	Sig. (bilatérale)	,029	,000
	N	34	34

Q22	Corrélation de Pearson	,532**	,648**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000
	N	34	34
Q23	Corrélation de Pearson	,712**	,591**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000
	N	34	34
Q24	Corrélation de Pearson	1	,645**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	34	34
نظام_الرقابة_الداخلية	Corrélation de Pearson	,645**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30	Q31	Q32
Q25	Corrélation de Pearson	1	,414*	,684**	,578**	,091	,204	,068	,019
	Sig. (bilatérale)		,015	,000	,000	,608	,248	,700	,915
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q26	Corrélation de Pearson	,414*	1	,523**	,235	,237	,715**	,587**	,399*
	Sig. (bilatérale)	,015		,001	,181	,178	,000	,000	,020
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q27	Corrélation de Pearson	,684**	,523**	1	,645**	,128	,307	,284	,094
	Sig. (bilatérale)	,000	,001		,000	,470	,078	,103	,595
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q28	Corrélation de Pearson	,578**	,235	,645**	1	-,061	,085	,053	-,155
	Sig. (bilatérale)	,000	,181	,000		,733	,635	,768	,381
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q29	Corrélation de Pearson	,091	,237	,128	-,061	1	,513**	,661**	,651**
	Sig. (bilatérale)	,608	,178	,470	,733		,002	,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q30	Corrélation de Pearson	,204	,715**	,307	,085	,513**	1	,799**	,568**

	Sig. (bilatérale)	,248	,000	,078	,635	,002		,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q31	Corrélation de Pearson	,068	,587**	,284	,053	,661**	,799**	1	,667**
	Sig. (bilatérale)	,700	,000	,103	,768	,000	,000		,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q32	Corrélation de Pearson	,019	,399*	,094	-,155	,651**	,568**	,667**	1
	Sig. (bilatérale)	,915	,020	,595	,381	,000	,000	,000	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q33	Corrélation de Pearson	-,001	,132	,103	-,157	,570**	,398*	,650**	,787**
	Sig. (bilatérale)	,993	,458	,562	,375	,000	,020	,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q34	Corrélation de Pearson	,049	,033	,230	,052	,125	,000	,320	,084
	Sig. (bilatérale)	,784	,852	,191	,769	,480	1,000	,065	,636
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q35	Corrélation de Pearson	-,011	,140	,091	-,054	,184	,138	,329	,275
	Sig. (bilatérale)	,952	,431	,607	,760	,297	,438	,058	,115
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q36	Corrélation de Pearson	,115	-,025	-,085	,153	,191	,000	,028	,188
	Sig. (bilatérale)	,518	,887	,632	,388	,279	1,000	,874	,287
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q37	Corrélation de Pearson	,215	,349*	,231	,214	,336	,271	,396*	,312
	Sig. (bilatérale)	,222	,043	,189	,225	,052	,121	,020	,073
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q38	Corrélation de Pearson	-,019	,354*	,179	,312	,187	,293	,242	,201
	Sig. (bilatérale)	,917	,040	,312	,072	,289	,092	,167	,254
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q39	Corrélation de Pearson	,033	-,106	,275	,121	,262	-,051	,214	,087
	Sig. (bilatérale)	,854	,551	,115	,494	,134	,773	,224	,626
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q40	Corrélation de Pearson	,183	-,021	,250	-,193	-,031	-,143	,007	,236
	Sig. (bilatérale)	,300	,907	,153	,275	,860	,419	,968	,178
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q41	Corrélation de Pearson	,194	,114	,440**	,227	,245	,192	,200	,257
	Sig. (bilatérale)	,271	,519	,009	,197	,163	,278	,257	,143
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q42	Corrélation de Pearson	,209	,370*	,583**	,300	,269	,355*	,410*	,135
	Sig. (bilatérale)	,243	,034	,000	,090	,130	,043	,018	,453
	N	33	33	33	33	33	33	33	33

نظام_المعلومات_المحاسبي	Corrélation de Pearson	,453**	,489**	,647**	,225	,455**	,436**	,599**	,613**
	Sig. (bilatérale)	,007	,003	,000	,200	,007	,010	,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34

Corrélations

		Q33	Q34	Q35	Q36	Q37	Q38	Q39	Q40
Q25	Corrélation de Pearson	-,001	,049	-,011	,115	,215	-,019	,033	,183
	Sig. (bilatérale)	,993	,784	,952	,518	,222	,917	,854	,300
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q26	Corrélation de Pearson	,132	,033	,140	-,025	,349*	,354*	-,106	-,021
	Sig. (bilatérale)	,458	,852	,431	,887	,043	,040	,551	,907
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q27	Corrélation de Pearson	,103	,230	,091	-,085	,231	,179	,275	,250
	Sig. (bilatérale)	,562	,191	,607	,632	,189	,312	,115	,153
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q28	Corrélation de Pearson	-,157	,052	-,054	,153	,214	,312	,121	-,193
	Sig. (bilatérale)	,375	,769	,760	,388	,225	,072	,494	,275
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q29	Corrélation de Pearson	,570**	,125	,184	,191	,336	,187	,262	-,031
	Sig. (bilatérale)	,000	,480	,297	,279	,052	,289	,134	,860
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q30	Corrélation de Pearson	,398*	,000	,138	,000	,271	,293	-,051	-,143
	Sig. (bilatérale)	,020	1,000	,438	1,000	,121	,092	,773	,419
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q31	Corrélation de Pearson	,650**	,320	,329	,028	,396*	,242	,214	,007
	Sig. (bilatérale)	,000	,065	,058	,874	,020	,167	,224	,968
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q32	Corrélation de Pearson	,787**	,084	,275	,188	,312	,201	,087	,236
	Sig. (bilatérale)	,000	,636	,115	,287	,073	,254	,626	,178
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q33	Corrélation de Pearson	1	,343*	,446**	,198	,358*	,110	,125	,219
	Sig. (bilatérale)		,047	,008	,263	,037	,536	,480	,213
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q34	Corrélation de Pearson	,343*	1	,730**	,038	,526**	,146	,189	,211
	Sig. (bilatérale)	,047		,000	,833	,001	,409	,285	,231
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q35	Corrélation de Pearson	,446**	,730**	1	,232	,457**	,234	,052	-,015

	Sig. (bilatérale)	,008	,000		,187	,007	,183	,769	,934
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q36	Corrélation de Pearson	,198	,038	,232	1	,463**	,395*	,005	-,234
	Sig. (bilatérale)	,263	,833	,187		,006	,021	,976	,183
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q37	Corrélation de Pearson	,358*	,526**	,457**	,463**	1	,623**	,076	-,009
	Sig. (bilatérale)	,037	,001	,007	,006		,000	,668	,961
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q38	Corrélation de Pearson	,110	,146	,234	,395*	,623**	1	-,192	-,287
	Sig. (bilatérale)	,536	,409	,183	,021	,000		,277	,100
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q39	Corrélation de Pearson	,125	,189	,052	,005	,076	-,192	1	,306
	Sig. (bilatérale)	,480	,285	,769	,976	,668	,277		,079
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q40	Corrélation de Pearson	,219	,211	-,015	-,234	-,009	-,287	,306	1
	Sig. (bilatérale)	,213	,231	,934	,183	,961	,100	,079	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q41	Corrélation de Pearson	,058	-,061	-,136	-,082	,011	-,101	,589**	,311
	Sig. (bilatérale)	,746	,732	,444	,647	,952	,571	,000	,073
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
Q42	Corrélation de Pearson	,082	,019	,069	-,102	,144	-,059	,615**	,116
	Sig. (bilatérale)	,651	,916	,702	,572	,425	,743	,000	,519
	N	33	33	33	33	33	33	33	33
نظام_المعلومات_المحاسبي	Corrélation de Pearson	,565**	,443**	,354*	,137	,538**	,231	,417*	,616**
	Sig. (bilatérale)	,000	,009	,040	,439	,001	,190	,014	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34

Corrélations

		Q41	Q42	نظام_المعلومات_المحاسبي
Q25	Corrélation de Pearson	,194	,209	,453**
	Sig. (bilatérale)	,271	,243	,007
	N	34	33	34
Q26	Corrélation de Pearson	,114	,370*	,489**
	Sig. (bilatérale)	,519	,034	,003
	N	34	33	34
Q27	Corrélation de Pearson	,440**	,583**	,647**
	Sig. (bilatérale)	,009	,000	,000

	N	34	33	34
Q28	Corrélation de Pearson	,227	,300	,225
	Sig. (bilatérale)	,197	,090	,200
	N	34	33	34
Q29	Corrélation de Pearson	,245	,269	,455**
	Sig. (bilatérale)	,163	,130	,007
	N	34	33	34
Q30	Corrélation de Pearson	,192	,355*	,436**
	Sig. (bilatérale)	,278	,043	,010
	N	34	33	34
Q31	Corrélation de Pearson	,200	,410*	,599**
	Sig. (bilatérale)	,257	,018	,000
	N	34	33	34
Q32	Corrélation de Pearson	,257	,135	,613**
	Sig. (bilatérale)	,143	,453	,000
	N	34	33	34
Q33	Corrélation de Pearson	,058	,082	,565**
	Sig. (bilatérale)	,746	,651	,000
	N	34	33	34
Q34	Corrélation de Pearson	-,061	,019	,443**
	Sig. (bilatérale)	,732	,916	,009
	N	34	33	34
Q35	Corrélation de Pearson	-,136	,069	,354*
	Sig. (bilatérale)	,444	,702	,040
	N	34	33	34
Q36	Corrélation de Pearson	-,082	-,102	,137
	Sig. (bilatérale)	,647	,572	,439
	N	34	33	34
Q37	Corrélation de Pearson	,011	,144	,538**
	Sig. (bilatérale)	,952	,425	,001
	N	34	33	34
Q38	Corrélation de Pearson	-,101	-,059	,231
	Sig. (bilatérale)	,571	,743	,190
	N	34	33	34
Q39	Corrélation de Pearson	,589**	,615**	,417*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,014
	N	34	33	34
Q40	Corrélation de Pearson	,311	,116	,616**
	Sig. (bilatérale)	,073	,519	,000

	N	34	33	34
Q41	Corrélation de Pearson	1	,642**	,478**
	Sig. (bilatérale)		,000	,004
	N	34	33	34
Q42	Corrélation de Pearson	,642**	1	,479**
	Sig. (bilatérale)	,000		,005
	N	33	33	33
نظام_المعلومات_المحاسبي	Corrélation de Pearson	,478**	,479**	1
	Sig. (bilatérale)	,004	,005	
	N	34	33	34

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ثباث الدراسة

ألفاكرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,842	24

ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,539	16

ألفا كرونباخ الكلي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	42

عرض و تحليل اليبيانات الخاصة بعينة الدراسة

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	7	20,6	20,6	20,6
	من 30 الى 40 سنة	15	44,1	44,1	64,7
	من 40 الى 50 سنة	4	11,8	11,8	76,5
	أكثر من 50 سنة	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	15	44,1	44,1	44,1
	مدقق داخلي	6	17,6	17,6	61,8
	محافظ حسابات	6	17,6	17,6	79,4
	خبير محاسبي	3	8,8	8,8	88,2
	مدير مالي	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنة	11	32,4	32,4	32,4
	من5 الى 10 سنة	12	35,3	35,3	67,6
	من 10 الى 15 سنة	3	8,8	8,8	76,5
	أكثر من 15 سنة	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	19	55,9	55,9	55,9

	ماجستير	2	5,9	5,9	61,8
	ماستر	6	17,6	17,6	79,4
	شهادة مهنية	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

عرض و تحليل البيانات الخاصة بمحور كفاءة نظام الرقابة الداخلية

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	1	2,9	2,9	8,8
	موافق	18	52,9	52,9	61,8
	موافق بشدة	13	38,2	38,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	52,9	52,9	52,9
	موافق بشدة	16	47,1	47,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,8	8,8	8,8
	محايد	3	8,8	8,8	17,6
	موافق	18	52,9	52,9	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q4

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage

				valide	cumulé
Valide	غير موافق	3	8,8	8,8	8,8
	محايد	1	2,9	2,9	11,8
	موافق	19	55,9	55,9	67,6
	موافق بشدة	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	14,7	14,7	14,7
	محايد	1	2,9	2,9	17,6
	موافق	14	41,2	41,2	58,8
	موافق بشدة	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	9	26,5	26,5	29,4
	محايد	7	20,6	20,6	50,0
	موافق	12	35,3	35,3	85,3
	موافق بشدة	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	4	11,8	11,8	17,6

	موافق	23	67,6	67,6	85,3
	موافق بشدة	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	3	8,8	8,8	11,8
	محايد	7	20,6	20,6	32,4
	موافق	18	52,9	52,9	85,3
	موافق بشدة	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	5,9
	غير موافق	3	8,8	8,8	14,7
	موافق	23	67,6	67,6	82,4
	موافق بشدة	6	17,6	17,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	2	5,9	5,9	8,8
	محايد	1	2,9	2,9	11,8
	موافق	19	55,9	55,9	67,6
	موافق بشدة	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	5,9
	غير موافق	9	26,5	26,5	32,4
	محايد	9	26,5	26,5	58,8
	موافق	11	32,4	32,4	91,2
	موافق بشدة	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	1	2,9	2,9	8,8
	موافق	19	55,9	55,9	64,7
	موافق بشدة	12	35,3	35,3	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	6	17,6	17,6	23,5
	موافق	16	47,1	47,1	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	5,9
	غير موافق	9	26,5	26,5	32,4

	محايد	8	23,5	23,5	55,9
	موافق	10	29,4	29,4	85,3
	موافق بشدة	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,9	5,9	8,8
	موافق	15	44,1	44,1	52,9
	موافق بشدة	16	47,1	47,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	3	8,8	8,8	11,8
	موافق	20	58,8	58,8	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	موافق	19	55,9	55,9	58,8
	موافق بشدة	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q18

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	5,9
	غير موافق	4	11,8	11,8	17,6
	محايد	4	11,8	11,8	29,4
	موافق	9	26,5	26,5	55,9
	موافق بشدة	15	44,1	44,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,9	5,9	8,8
	موافق	12	35,3	35,3	44,1
	موافق بشدة	19	55,9	55,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	5,9
	غير موافق	5	14,7	14,7	20,6
	محايد	5	14,7	14,7	35,3
	موافق	14	41,2	41,2	76,5
	موافق بشدة	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	2	5,9	5,9	8,8
	محايد	3	8,8	8,8	17,6
	موافق	21	61,8	61,8	79,4

	موافق بشدة	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,8	8,8	8,8
	محايد	5	14,7	14,7	23,5
	موافق	22	64,7	64,7	88,2
	موافق بشدة	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	6	17,6	17,6	20,6
	محايد	7	20,6	20,6	41,2
	موافق	17	50,0	50,0	91,2
	موافق بشدة	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	11,8	11,8	11,8
	محايد	12	35,3	35,3	47,1
	موافق	17	50,0	50,0	97,1
	موافق بشدة	1	2,9	2,9	100,0

	Total	34	100,0	100,0	

Q25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	5	14,7	14,7	17,6
	موافق	14	41,2	41,2	58,8
	موافق بشدة	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q26

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,9	5,9	8,8
	موافق	17	50,0	50,0	58,8
	موافق بشدة	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q27

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	2	5,9	5,9	8,8
	محايد	5	14,7	14,7	23,5
	موافق	17	50,0	50,0	73,5
	موافق بشدة	9	26,5	26,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q28

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	4	11,8	11,8	17,6
	موافق	20	58,8	58,8	76,5
	موافق بشدة	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q29

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	2,9	2,9	5,9
	موافق	22	64,7	64,7	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q30

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	1	2,9	2,9	5,9
	محايد	5	14,7	14,7	20,6
	موافق	17	50,0	50,0	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q31

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	3	8,8	8,8	11,8
	موافق	17	50,0	50,0	61,8
	موافق بشدة	13	38,2	38,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q32

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	2	5,9	5,9	11,8
	موافق	21	61,8	61,8	73,5
	موافق بشدة	9	26,5	26,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q33

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,8	11,8	14,7
	موافق	18	52,9	52,9	67,6
	موافق بشدة	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q34

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,8	11,8	14,7
	موافق	18	52,9	52,9	67,6

	موافق بشدة	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q35

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	5	14,7	14,7	17,6
	موافق	20	58,8	58,8	76,5
	موافق بشدة	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q36

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	26,5	26,5	26,5
	محايد	6	17,6	17,6	44,1
	موافق	15	44,1	44,1	88,2
	موافق بشدة	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q37

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,8	11,8	14,7
	موافق	19	55,9	55,9	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q38

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,9	5,9	5,9
	غير موافق	4	11,8	11,8	17,6
	محايد	1	2,9	2,9	20,6
	موافق	19	55,9	55,9	76,5
	موافق بشدة	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q39

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	2,9	2,9	5,9
	موافق	22	64,7	64,7	70,6
	موافق بشدة	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q40

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	6	17,6	17,6	23,5
	موافق	18	52,9	52,9	76,5
	موافق بشدة	7	20,6	20,6	97,1
	33	1	2,9	2,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q41

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9

	محايد	2	5,9	5,9	8,8
	موافق	20	58,8	58,8	67,6
	موافق بشدة	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Q42

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	3,0	3,0
	محايد	5	14,7	15,2	18,2
	موافق	22	64,7	66,7	84,8
	موافق بشدة	5	14,7	15,2	100,0
	Total	33	97,1	100,0	
Manquante	Système manquant	1	2,9		
Total		34	100,0		

إختبار الفرضيات

إختبار الفرضية الأولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,189[a]	,036	,006	,50827

a. Valeurs prédites : (constantes), v14

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,308	1	,308	1,191	,283[b]
	Résidu	8,267	32	,258		
	Total	8,575	33			

a. Variable dépendante : v6

b. Valeurs prédites : (constantes), v14

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,107	,731		4,251	,000
	v14	,193	,177	,189	1,091	,283

a. Variable dépendante : v6

إختبار الفرضية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,378[a]	,143	,116	,46914

a. Valeurs prédites : (constantes), v7

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,176	1	1,176	5,345	,027[b]
	Résidu	7,043	32	,220		
	Total	8,220	33			

a. Variable dépendante : v14

b. Valeurs prédites : (constantes), v7

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,543	,675		3,767	,001
	v7	,385	,167	,378	2,312	,027

a. Variable dépendante : v14

إختبار الفرضية الثالثة

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	v8[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : v14

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,280[a]	,079	,050	,48650

a. Valeurs prédites : (constantes), v8

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,646	1	,646	2,728	,108[b]
	Résidu	7,574	32	,237		
	Total	8,220	33			

a. Variable dépendante : v14

b. Valeurs prédites : (constantes), v8

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,282	,498		6,588	,000

	v8	,215	,130	,280	1,652	,108

a. Variable dépendante : v14

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، حيث يعتبر وجود نظام الرقابة الداخلي الكفء والقوي في المؤسسة من شأنه أن يعزز من فعالية نظام المعلومات المحاسبي من خلال جودة المعلومة المحاسبية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي كمخرجات نهائية تساعد في اتخاذ القرارات.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم تصميم استبيان وجه لعينة من المختصين بمجال المحاسبة والتدقيق حيث شمل عينة من 34 مفردة، وتم تحليل إجابات أفراد العينة، باستخدام اختبارات ومعالجات إحصائية مناسبة بهدف الوصول إلى نتائج تدعم موضوع البحث، وتم الوصول إلى نتيجة مفادها أن هناك وعي من طرف أصحاب ذوي العلاقة بالتدقيق والمحاسبة بأهمية وجود نظام رقابة داخلي كفء، كذلك توصلنا إلى أن هناك تأثير ضعيف للإجراءات التنظيمية والإدارية على فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

الكلمات المفتاحية:

نظام الرقابة الداخلية، نظام المعلومات المحاسبي، الكفاءة، الفعالية، المعلومات المحاسبية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، نظام الحوكمة داخل الشركات.

Résumé:

Cette étude vise à clarifier l'impact de l'efficience du système de contrôle interne sur l'efficacité du système d'information comptable de l'entreprise, en considérant qu'il existe un système de contrôle interne performant et robuste dans l'entreprise qui renforcerait l'efficacité du système d'information comptable par la qualité de l'information comptable fournie par le système d'information comptable comme des sorties qui aide dans la prise de décision.

Pour atteindre l'objectif de l'étude, un questionnaire est conçu et destiné à un échantillon de spécialistes dans le domaine de la comptabilité et de l'audit qui comprenait un échantillon de 34 simples, Une l'analyse a été faite sur quelques réponses des éléments de l'échantillon, en utilisant des tests de traitements statistiques et approprié afin d'atteindre les résultats qui soutiennent le sujet de recherche, et devait arriver à la conclusion qu'il existe une prise de conscience des parties concernés avec l'audit et la comptabilité de l'importance d'avoir un système de contrôle interne performant, ainsi que nous avons déterminé qu'il y a peu d'impact des procédures réglementaires et administratives sur l'efficacité du système d'information comptable.

Mots clés:

Système de contrôle interne, système d'information comptable, l'efficience, l'efficacité, l'information comptable, l'audit interne, l'audit externe, le système de gouvernance dans les entreprises.